الاستراتيجية السعودية وتحديات النهوض بالدولة اليمنية في مرحلة ما بعد العدوان

تموز/ يوليو

توطئة

أعدت هذه الورقة للنشر عقب الإعلان عن تجدد المفاوضات بين الحكومة اليمنية وقوات العدوان السعودي – الإماراتي في سبتمبر 2023.

لكن بدء العدوان على غزة، وانضمام صنعاء إلى معركة وحدة الساحات دفاعًا عن غزة، أجل الحديث عن إعلان نهائي المسار الحرب على اليمن، من دون أن يوقف محادثاتها، والدليل على ذلك، حرص قوى العدوان عدم الانخراط في معركة البحر الأحمر.

في 7 يوليو 2024، قال قائد أنصار الله السيد عبد الملك الحوثي بمناسبة السنة الهجرية الجديدة 1446، إن "أبرز الاهتمامات في بداية العام الهجري الجديد متصلة بالعمل على تشكيل الحكومة والانطلاق في تصحيح وضع القضاء".

وعليه يعاد نشر هذه الورقة البحثية انطلاقًا من تصريحات قائد أنصار الله، لتفتح من جديد ملف التحديات السياسة والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية التي تواجه النهوض بالدولة اليمنية في تأسيسها لمرحلة ما بعد العدوان، وتطرح إشكالية الاستراتيجية السعودية تجاه الملف اليمني ما بعد مرحلة الهدنة.

وتحدث السيد الحوثي في خطابه عن مسارات عدة تم العمل عليها والتحضير لها مرجعًا تأخر تشكيل الحكومة لمجموعة من الأسباب في مقدمتها دخول اليمن في معركة نصرة الشعب الفلسطيني. أما المسارات التي تم العمل عليها فهي على الشكل التالي:

- المسار الأول: مراجعة هياكل ونظم الحكومة ووزاراتها ومؤسساتها وتشخيص مكامن الخلل والتضخم والتداخل فيها ومن ثم إعادة تصميم الهياكل والأهداف والمهام من جديد.
- المسار الثاني: استقبال الترشيحات والاقتراحات المتعلقة بمسألة التعيينات والمسؤولين والموظفين ودراستها وإخضاعها للتدقيق والفحص والتقييم ومجموعة من المعايير.
- المسار الثالث: إعداد موجهات برنامج الحكومة لضبط مسار عملها بعيداً عن الشتات وبما يساعدها على تحديد أولوياتها وفقاً لذلك.

وإذ تحدث السيد عبدالملك عن مساعي الولايات المتحدة الأمريكية في إفشال هذه المفاوضات، والدفع بالسعودية نحو الانخراط من جديد في عدوانها على اليمن، حذر قائد أنصار الله من أن الرد اليمني سيكون حاضرًا وبمستوى العدوان.

مقدمة

في كتابه انتقام الجغرافيا، يقول روبرت كابلان، إن الخطر الأساسي على السعودية المرتكزة على نجد، هو اليمن. ويستشرف الكاتب الأميركي المستقبل فيقول: "إنّ مستقبل اليمن المزدحم بسكانه وذي الطبيعة القبلية سيمارس دورًا كبيرًا في تحديد مستقبل السعودية، وربما كان ذلك متعلقًا بالجغرافيا، أكثر مما يتعلق بالأفكار".

فالجغرافيا المصطنعة إذًا، تنشئ بدورها كيانات مصطنعة، تحتاج إلى التمدد في كل الاتجاهات، ما يعني أنها ستتغذى دائمًا على الحروب كحاجة وجودية لاستمرارها. من هنا، كانت النتيجة الطبيعية أن ينشأ صراع بين الدولتين الجارتين، مع أولى بدايات تأسيس الكيان السعودي.

ولعل هذا ما يفسّر تصريح ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، عندما قال في مقابلة إعلامية، إن بلاده لا تريد "حزب الله" جديد في الجزيرة العربية. وزير الدفاع آنذاك، حشد للحرب على اليمن بالقول إنه "لا أحد يريد وجود حزب الله في مضيق يمرّ من خلاله حوالي 15 بالمئة من التجارة العالمية".

هي لعنة الجغرافيا إذًا، تغذّيها الحاجات الأمنية والاقتصادية والمصالح الاستراتيجية وغيرها، في حرب بلغت عامها الثامن، ولازال الخروج من مستنقعها يتعثّر. في الفترة الأخيرة، تجددت مساعي تثبيت هدنة دائمة في اليمن، لكنّ المفاوضات لاتزال تحتاج إلى جدّية في القرار لتثبيت سلام دائم وشامل. وعليه، فإن طيّ صفحة الحرب التي تسببت بأسوأ كارثة إنسانية في العصر الحديث، ستؤرّخ لمرحلة جديدة في المنطقة. مرحلة، سيكون لزامًا على كلا الطرفين السعودي واليمني، التأسيس لها باكرًا.

من هنا يمكننا صياغة الإشكالية التالية التي تدور حولها هذه الورقة البحثية على الشكل التالي:

ما هي الاستراتيجية السعودية في اليمن بعد الهدنة؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع أسئلة عدة:

ما هي مكاسب والخسائر البلدين من هذه الحرب؟ وما هي هوامش التحرّك السعودية وضوابطه في اليمن؟ وما هو التحول اليمني المطلوب لمواجهة هامش المرونة السعودي؟

1- نتائج الحرب

في 25 آذار/مارس 2015، أعلنت السعودية حملة عسكرية على اليمن حملت عنوان "عاصفة الحزم"، وفي 21 نيسان/أبريل 2018، أتبعتها بعملية "إعادة الأمل". بعد مضي ما يقارب الثمانية أعوام ونص العام على إطلاقها، لا بدّ من مراجعة لمكتسبات وخسائر هذه الحرب في ميزان كلا الطرفين، السعودي واليمني.

أ. مكتسبات وخسائر السعودية

منتصف ليل الخميس 26 آذار/مارس 2015، شنت طائرات سعودية حربية غارات على العاصمة اليمنية، مستهدفة مطار صنعاء وقاعدة الديلمي الجوية ومقر قيادة القوات الجوية. لاحقًا، وفي بيان، أعلنت خمس دول هي السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت، أنها "قررت الاستجابة لطلب الرئيس عبد ربه منصور هادي لحماية اليمن من عدوان الميليشيات الحوثية".

وبعد 27 يومًا نفذّت خلالها طائرات "التحالف السعودي"، الذي انضمت إليه السودان والأردن والمغرب ومصر وباكستان، حوالي 2415 طلعة جويّة، أعلنت السعودية وتحالفها انتهاء عملية عاصفة الحزم وبداية عملية إعادة الأمل، بعدما حققت العملية أهدافها المتمثلة بالآتي:

1- التصدي لعدوان ميليشيات الحوثي وقوات علي عبد الله صالح المدعومة من قوى خارجية هدفها جعل اليمن قاعدة لنفوذها، مما أصبح يهدد المنطقة والأمن والسلم الدوليين.
2- حماية الشرعية في اليمن وردع الهجوم على بقية المناطق اليمنية.
3- إزالة التهديد على أمن السعودية والدول المجاورة، خاصة الأسلحة الثقيلة والصواريخ الباليستية التي استولي عليها من القواعد العسكرية للجيش.
4- العمل على مكافحة خطر التنظيمات الإرهابية.
5- التهيئة لاستئناف العملية السياسية وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

القرار المفاجئ بوقف "عاصفة الحزم" كان على غرار إعلانها. لكنّ ما جرى لم يكن سوى تغييرًا للاسم، وإذعانًا سعوديًا بأن الحرب التي دخلتها حاشدة لها الأهداف والأطماع، لم يعد الخروج منها ممكنًا بالهيّن. يفسّر البعض القرار بأنه جاء لإعفاء الدول المنسحبة تباعًا من حرج التدخّل البري، إذ لم يأتي بيان التحالف على ذكر أي دولة في المرحلة الثانية من "إعادة الأمل".

بعد هذه القراءة في البدايات، لا بدّ من وضع الخسائر والمكتسبات في ميزان الحسابات السعودي:

المراحل	المكاسب	الخسائر
بداية الحرب بين عاصفة الحزم وإعادة الأمل	- حشد تضامن دولي في بدايات الحرب على اليمن، مع نجاح إيجاد مبررات لانطلاقتها، وهو ما ساهم بدوره في إعلان تحالف من 10 دولٍ.	- انفراط عقد التحالف الذي تم تجميعه على عجل سريعًا بعد فشل المضي في المبررات التي أوجدت له، بعد حصد مجازر بحق اليمنيين راح ضحيتها 2600 شهيد وآلاف الجرحى، فضلًا عن تشريد وتهجير الالاف.
ترسيخ النفوذ وتدمير مقومات الدولة اليمنية 2017-2015	- ملء ترسانة السلاح السعودية تحت مبرر الحاجة لحرب تخوضها السعودية دفاعًا عن أمن المنطقة. - تدمير مقومات الدولة اليمنية جراء الغارات التي استهدفت البنى التحتية، وخسائر الناتج المحلي تتجاوز الخمسين مليار دولار.	- بلغ الإنفاق السعودي على قطاع الدفاع 90 مليار دولار في عام 2015، ورغم تأثر الانفاق بتراجع أسعار النفط، سجلت الميزانية الدفاعية لعام 2017، المرتبة الثالثة في العام من حيث الإنفاق الذي بلغ 69.4 مليار دولار. - تصاعد الغضب ضد عمليات التحالف الذي اعتمد سياسة "القتل المتسلل"، إلى جانب المجازر المباشرة، عبر تشديد الخناق الاقتصادي بمحاصرة الموانئ ومنع وصول المساعدات ومواد الإغاثة، بالإضافة إلى استهداف البنى التحتية المدنية، بما فيها طرق التنقل والأسواق وأماكن العمل والمزارع والحقول ومراكز تقديم الخدمات الأساسية.
مساعي الخروج من المستنقع من اتفاقية استوكهولم 2018 – وحتى اتفاقية	- تقسيم مناطق السيطرة. فالسعودية سعت دائما للاستيلاء على ممر إلى بحر العرب، أما الإمارات فقد عملت على السيطرة على الموانئ التي تمر بها أكثر	- تعليق صفقات تسليح الرياض في ألمانيا وكندا والنرويج والنمسا وبريطانيا. ومشرعون أميركيون يتقدمون بمشاريع قوانين لوقف مبيعات الأسلحة.

الهدنة في 2 نيسان/أبريل 2022	خطوط الملاحة نشاطًا في العالم لصالح ميناء جبل علي. - تعطيل الحياة المجتمعية والاقتصادية في المناطق الحدودية، من خلال العسكرة وفرض قيود على دخول السلع والتضييق على اليمنيين في السعودية.	- تفكك قوى التحالف مع إعلان الإمارات انسحابها، واشتعال المعارك في محافظات جنوب اليمن بين "المجلس الانتقالي الجنوبي" المدعوم إماراتيًا وقوات هادي المدعومة سعوديًا. - القوات اليمنية تدخل في معادلة ردع جديدة بعد استهداف العمق السعودي وتحقيق ضربات نوعية، وأهم العمليات ضربات أرامكو والهجمات على المرافق الحيوية في أبها ونجران وجيزان.
البحث في الحلول من أبريل/ نيسان 2023	- محاولة تثبيت حالة اللاحرب واللاسلم من أجل ضمان المصالح الجيواستراتيجية في اليمن. - ساحة لتصفية الحسابات مع الصديق اللدود الأمارات، وتقسيم مناطق النفوذ والسيطرة.	- التهديد اليمني بعودة استهداف المصالح السعودية ما يهدد بيئة الاستثمار ويعطّل مشاريع رؤية 2030 الاقتصادية. - الضغوط الحقوقية والمطالب بمحاسبة التحالف السعودي على جرائمه.

على الرغم من مضي ثمانية أعوام على الحرب في اليمن، لا يبدو أن أيًا من الأهداف التي وضعت لها تحقق. فلا السعودية أعادت "الشرعية"، ولا أنهت على "أنصار الله"، بل على العكس، يبدو أن أبوابًا جديدة قد فتحت في موازين العسكر والسياسة، لم تكن قد حسبت لها المملكة حسابًا.

فشل الحسابات السعودية يعود إلى أسباب عدة، أوّلها محاولة خلق عدوٍّ وهمي، من خلال تأطير أنصار الله كوكلاء لإيران في اليمن، من دون الاعتراف بهم كحركة تنطوي ضمن النسيج المحلي. فارتدّت الأهداف بشكل عكسي على الرياض، ولعل أبرز ما أسفرت عنه ما يلي:

1- على صعيد العلاقات الدولية

- انهيار التحالف مع الانسحابات المتسارعة منه، فالمغرب قال إن انسحابه جاء على ضوء تقييمه للتطورات الميدانية سياسيًا وإنسانيًا، والسودان قلّص عدد قواته بشكل تدريجي مع تصاعد الخسائر بين قواته، وفي باكستان تسببت التظاهرات الشعبية بتعرض وزير الدفاع للمساءلة، أما قطر فانسحبت عقب المقاطعة الخليجية لها، فيما كشفت مصر عن أن مشاركتها ما كانت إلا لتجنب التهديدات التي قد تطال مضيق باب المندب، ما قد يؤثر على الملاحة في قناة السويس، وأعلنت ماليزيا انسحابها عقب زلزال الانتخابات وفضائح الرشاوى والفساد، ووقف الأردن موقف الحياد والمتفرّج من دون أن يتعدى وجوده الطابع الرمزي.

- خسارة التأييد الإقليمي الذي سعت من خلاله الرياض إضفاء طابع شرعي قانوني على عدوانها، وقد حصلت بالفعل على الغطاء الأممي مع قرار مجلس الأمن رقم 2216 الذي وضع اليمن تحت البند السابع. لكن تكشّف المطامع السعودية جعل إنهاء الدعم العسكري للسعودية محل نقاش في عدد من السلطات التشريعية لدى أكثر من بلد، ورفع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة تقريرًا يتهم السعودية والإمارات بارتكابها انتهاكات ترقى لجرائم حرب.

- بداية عزلة دولية مع خروج تظاهرات في مختلف أنحاء العالم ضد الجرائم السعودية في اليمن، وخاصة بعد مجزرة الصالة الكبرى التي حولت الأنظار إلى مأساة اليمن، وبرزت دعوات رسمية تدعو لإعادة تقييم العلاقات مع الرياض ووقف صفقات التسليح لها، وقد نجحت العديد من هذه المساعي.

- يمكن القول إن فترة التوتر في العلاقات السعودية الأميركية وصلت إلى أوجّها في الحرب على اليمن. بداية كان الانقسام في الداخل الأميركي حول مقاربة العلاقات مع السعودية، حتى بات التهديد بمراجعة هذه العلاقة محور تجاذب واتهامات في خطب الرئاسة الأميركية. تضاعفت العزلة مع تصويت الكونجرس لصالح قانون يقضي بإنهاء الدعم العسكري للتحالف السعودي، أما مرحلة الشرخ الأكبر فكانت ضربات بقيق وخريص، وغياب الحماية الأميركية للمصالح السعودية. وهي حادثة حوّلت مجرى العلاقات وأعادت جمع الحسابات السعودية حتى يومنا هذا.

2- في الداخل السعودي

- خلق تلاحم بين سكان المناطق الحدودية في جازان ونجران وعسير والمحافظات اليمنية، مع إحياء المطالب بإعادتها إلى الحضن اليمني.

- خسائر فادحة في العسكر إذ تقدّر الأرقام أن مواجهات الحد الجنوبي أسفرت عن 3 آلاف قتيل فيما تتحدث إحصاءات القوات اليمنية عن أكثر من 10 آلاف قتيل من الجيش السعودي.
- خسائر فادحة في الميزانية، إذ تقدر الأرقام تكلفة العمليات العسكرية على اليمن بـ 200 مليون دولار يوميًا على الأقل.

- نقل المعركة من الداخل اليمني إلى الداخل السعودي ما يهدد مشاريع التحول الاقتصادية.

3- في الداخل اليمني:

- تحوّل أنصار الله من حركة محلية إلى جزء من محور المقاومة في المنطقة.

- إعادة إحياء تواجد التنظيمات الإرهابية بفضل الدعم بالمال والسلاح السعودي، مقابل مشاركتهم في المعارك مع التحالف ضد القوات اليمنية.
- إطلاق خطر الجماعات المسلحة، التي لا تعترف "بالشرعية اليمنية" بل تعمل ضدها بأوامر من الإمارات، وأبرزها: قوات الحزام الأمني في عدن، قوات النخبة الشبوانية والحضرمية، المجلس الانتقال الجنوبي، كتائب أبي عباس، وقوات الدعم والإسناد.
- تصاعد الغضب الشعبي في المناطق الخاضعة لسيطرة التحالف ضد المشاريع السعودية – الإماراتية التي باتت تكرس تواجدًا أشبه "بالاحتلال" في بعض المناطق.

مع إطالة أمد الحرب، بدأت الأسئلة تبرز عن أسباب عدم مقدرة التحالف على حسم لمعركة. قال البعض إن السعودية أخطأت في تقدير حجم إمكانات القوات اليمنية واستخفّت بها، فيما رأى البعض الآخر أن السعودية ليست جدية في حسم المعركة بل تستخدم الحرب على أنصار الله كورقة للتغطية على أهدافها. في هذ السياق، يقول مقال مطوّل لصحيفة الإيكونيميست البريطانية، إن "السعودية لم تكن تريد إنهاء الحرب في اليمن، بل كانت لها أطماع في توسيع النفوذ، والحصول على ممر إلى بحر العرب، بينما عملت الإمارات على السيطرة على الموانئ التي تمر بها أكثر الخطوط الملاحية نشاطًا في العالم لصالح ميناء جبل علي". وهو ما يتحدث عنه كذلك تقرير الفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعني باليمن، إذ يشير إلى أن الأجندة السعودية ليست مرتبطة بمواجهة أنصار الله بل بالمصالح المشتركة داخل التحالف، ما "يفاقم تقسيم البلد، ويجعل من استعادة سلطة الحكومة على جميع أرجاء اليمن بعيد المنال."

ب. مكتسبات وخسائر اليمن

في حصاد 8 سنوات من الحرب، شنت السعودية وتحالفها أكثر من 274302غارة، راح ضحيتها تجاوز 49 ألف شهيد بينهم أكثر من 8700 طفل وأكثر من 5400 امرأة، فيما توفي قرابة مليون ونصف مدني بطريقة غير مباشرة جراء الأسلحة المحرمة وتفشي الأمراض والحصار.

وبينت وزارة حقوق الإنسان اليمنية أن العدوان والحصار طيلة ثمانية أعوام سبب ارتفاع نسبة الفقر الى 95% ومعدل البطالة إلى أكثر من 65 %، مشيرة إلى أن الحصار تسبب في انعدام الأمن الغذائي الحاد لأكثر من 16 مليون شخص. كذلك فقد أحصت وفاة أكثر من 120 ألف حالة مرضية نتيجة إغلاق مطار صنعاء الدولي وحرمان ما يقارب مليون مريض بحاجة ماسة إلى السفر للعلاج. أما ضحايا مخلفات الحرب والقنابل العنقودية، فقدر بأكثر من 8 آلاف.

وإلى جانب الخسائر في الأرواح، سجلت خسائر هائلة امتدت على مختلف القطاعات اليمنية. بلغت خسارة الاقتصاد اليمني 126 مليار دولار من ناتجه المحلي، وتصاعدت معدلات التضخم، وتدهور سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية بأكثر من 300%، وانخفضت الإيرادات إلى أدنى المستويات، أما في الأرقام التقديرية:

- 98 مليار دولار تكلفة الأضرار التي طالت مرافق الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والإسكان.
- 5.2 مليار دولار خسائر مباشرة تكبدها قطاع الكهرباء خلال 1000 يوم من العدوان.
- 770 مليون دولار تكلفه أولية للأضرار التي طالت الطرق والجسور.
- 480 مليون دولار تكلفه الأضرار التي طالت قطاع المياه والصرف الصحي.
- مليار دولار تكلفه أولية للأضرار التي طالت القطاع الصحي.
- 75 مليار دولار خسائر القطاع الخاص منها 39 مليار دولار خسائر استهداف المصانع والمنشآت التجارية.
- 76 مليار ريال خسائر قطاع الاتصالات بسبب استهداف 400 موقع وشبكة اتصالات.
- 13 ملياراً و442 مليوناً و851 ألف دولار، خسائر قطاع النقل البحري والبري والجوي.
- 6.7 مليار دولار خسائر أولية تكبدها قطاع الثروة الحيوانية.
- 147 مليار و126 مليون دولار خسائر القطاع الزراعي.
- بلغت خسائر القطاع السمكي نحو 12 ملياراً و649 مليوناً و872 ألف دولار، وخسائر توقف الانتاج السمكي 3 مليارات و610 ملايين و64 ألفاً و744 دولار. واستهدف طيران العدوان 53 اصطياد وتجمع للصيادين، حصدت 273شهيداً و214 جريحاً، ودمرت طائراته وقذائفه 150 وسيلة نقل أسماك، و295 قوارب صيد، وجرى اختطاف 2054 صياداً وتعذيبهم.
- 100 مليار دولار تكلفة الأضرار التي لحقت بمختلف القطاعات النفطية.
- 23 مليار و785 مليون و896 ألف دولار خسائر قطاع الكهرباء والطاقة.
- 5 مليارات دولار خسائر القطاع السياحي.

وإلى جانب هذه القطاعات، استهدف التحالف أكثر من 3500 مدرسة، ودمّر 1714 مسجداً، و61 منشأة إعلامية، و49 منشأة قضائية في 15 محافظة، كما دمر 473 موقعاً ومعلماً أثرياً وسياحياً ومُنشأة تاريخية.

أما الأزمة الإنسانية الأكبر، فكانت في القطاع الصحي. إذ دمرت 537 منشأة صحية، واستهدفت 70 سيارة إسعاف، واستشهد 66 طبيباً وكادرًا صحيًا، وحرم 48 ألف موظف من مرتباتهم، وغادر 95 % من الكادر الأجنبي في المجال الصحي.

ناهيك عن ذلك، توقف العمل في غرف العمليات والعناية المركزة ومراكز الغسيل الكلوي وحاضنات الأطفال وثلاجات الموتى بسبب انعدام المشتقات النفطية، وعمل 51 % فقط من المرافق الصحية، جراء منع العدوان دخول أهم التجهيزات والمستلزمات.

وعلى رغم من تسبب العدوان بأسوأ كارثة إنسانية في العصر الحديث، إلا أن القوات اليمنية واصلت العمل على قدراتها العسكرية، حتى وصلنا إلى الثامن من الحرب وفي مخزونها الكثير من الإنجازات التي نجحت في تثبيت معادلات جديدة. وقد نفذت القوات المسلحة اليمنية ما يزيد على 13229 عملية عسكرية، منها 6702 عملية هجومية و6527 عملية تصدي وإفشال لمحاولات هجومية للتحالف السعودي، ونفذت عشرات العمليات العسكرية النوعية والواسعة، منها 1237 عملية استهدفت تجمعات التحالف داخل الأراضي اليمنية، و589 عملية للصاروخية خارج الجغرافيا اليمنية منها عمليات في عمق العدوّين السعودي والإماراتي. وفيما يلي أبرز حصاد المنجزات العسكرية والأمنية:

- العمليات الجوية: نفذ سلاح الجو المسير 12009 عملية منها 3264 عملية هجومية و8745 عملية استطلاعية، منها 2267 عملية داخل الأراضي اليمنية و997 عملية خارجية. وبلغت عمليات الدفاع الجوي 4585 عملية منها2022 إسقاط وإصابة و2565 تصدي.
- العمليات البحرية: نفذت القوات البحرية والدفاع الساحلي خلال 8 سنوات 38 عملية نوعية استهدفت قطعًا بحرية سعودية وإماراتية.
- العمليات البرية: نفذت الوحدات البرية 250000عملية متنوعة، منها استهداف تجمعات وتحصينات التحالف ومدرعاته وعرباته وآلياته.
    - بلغت خسائر الجيش السعودي أكثر من 10840 قتيلًا ومصابًا.
    - خسائر الجيش الإماراتي أكثر من 1251 قتيلًا ومصابًا.
    - خسائر الجيش السوداني أكثر من 9545 قتيلًا ومصابًا.
    - خسائر قوى التحالف من اليمنيين بلغ أكثر من 261243 قتيلًا ومصابًا.
- العمليات الأمنية: تمكنت وزارة الداخلية من إفشال 347 عملية انتحارية للعناصر التكفيرية، وضبط وتفكيك 3 آلاف و207 عبوات ومتفجرات تابعة لمليشيات التحالف.

إذًا فإن الحرب التي شنت للقضاء على أنصار الله، لم تفشل فحسب، بل حولتها إلى قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة، باتت تمتلك قدرات عسكرية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالصواريخ بعيدة المدى، أو في مجال الطائرات بدون طيار والتي أثبتت فاعليتها كقوة ردع خلال السنوات الماضية:

يتساءل موقع نتسيف نت العبري في مقال بتاريخ 28 مارس 2023، إن كانت الطائرات من دون طيار التابعة لأنصار الله تشكّل خطرًا على "إسرائيل"، وينقل عن تحقيق من ثلاثة أجزاء لموقع الميادين نت قدرات القوة الصاروخية خلال سنوات الحرب الماضية فيقول: "أولى الطائرات المسيرة التي أُعلن عنها في عام 2017 هي "رقيب، وراصد، وهدهد 1"، وجميعها طائرات صغيرة، وخفيفة الوزن، ومتخصصة في تنفيذ المهام الاستطلاعية. بعد عام تطورت المنظومة اليمنية مع الإعلان عن طائرة "قاصف1"، التي كانت أول طائرة مسيرة هجومية يستخدمها اليمنيون للرد على العدوان، تلاها الإعلان عن طائرة مسيرة أخرى من نفس الطراز "قاصف 2". في سبتمبر 2019 جرى الكشف عن طراز جديد من الطائرات بدون طيار يحمل اسم صماد والذي تضمن ثلاثة طرازات: صماد 1 لعمليات الاستطلاع، وصماد 2 لتنفيذ العمليات القتالية متوسطة المدى، وصماد 3 للعمليات الهجومية النوعية، بالإضافة إلى "صماد 4"، وهي طائرة بدون طيار قادرة على الطيران لمسافة 2000 كم، وتحمل صواريخ جو – أرض قادرة على مهاجمة المواقع الأرضية المحصنة."

في أيلول/سبتمبر 2023، نظّمت القوات المسلّحة اليمنية، عرضًا عسكريًا هو الأضخم منذ العام 2014، استعرضت القوة الصاروخية صواريخ سعير والبحر الأحمر وكرار وقاهر وقاهر 2 Mوصاروخ محيط، وصواريخ قدس 1، قدس 2، قدس 3 المجنحة، وحاطم، بركان، فلق، ذوالفقار، وصواريخ توشكا، "زلزال"3، "قاصم"، "بدر"، "بدر"1، "بدر"2، "بدر3"، وعرضت نماذج من صواريخ كاشفة عن بعضها للمرة الأولى:

- صاروخ بدر4: صاروخ أرض – أرض متوسط المدى، يتميز بدقته العالية في إصابة الأهداف.
- صاروخ بدر :Z-0 صاروخ كروز أرض - بحر، بعيد المدى، قادر على إصابة الأهداف البرية والبحرية الثابتة والمتحركة بدقة عالية، ويتميز بقدرة تدميرية هائلة.
- صاروخ ميون: صاروخ أرض – بحر باليستي يعمل بالوقود الصلب، متوسط المدى وقادر على إصابة الأهداف البحرية الثابتة والمتحركة، يتميز بقدرة تدميرية هائلة.
- صاروخ عقيل: صاروخ بالستي أرض - أرض بعيد المدى، يتميز بدقة إصابة الهدف.
- صاروخ مطيع البالستي: صاروخ أرض - جو، يتميز بالمناورة الجوية وسرعته العالية.
- صاروخ قدس 4: صاروخ مجنح، أرض – أرض بعيد المدى، قادر على إصابة الأهداف بدقة عالية إضافة للتخفي عن الرادارات.
- منظومة صواريخ طوفان البالستية: صواريخ أرض – أرض استراتيجية بعيدة المدى، دقيقة الإصابة.
- منظومة تنكيل الصاروخية وهي منظومة بالستية أرض – أرض وأرض – بحر، متوسطة المدى.

وفي مجال سلاح الجو، استعرضت القوات المسلّحة اليمنية عددًا من منظومات الكشف والتعقب التابعة للقوات الجوية والدفاع الجوي الاستطلاعية والقتالية، منها رجوم - راصد - قاصف 2 - Kشهاب - مرصاد 2 خاطف 2 - رقيب – وعيد 1 - وعيد 2 –صماد 1- صماد 2 - صماد 3. وأزاحت القوة الجوية الستار عن طائرة وعيد 2 المسيّرة الهجومية، بمدى 2000 كم ورأس حربي خارق ومتشظي، تقلع من منصّة أرضية ثابتة.

2- محدودية التحرك السعودي

أ - الضوابط الاقتصادية

عند سؤاله عن التحديات الاقتصادية في اليمن وتشابكها مع عملية السلام، أجاب المبعوث الأميركي إلى اليمن تيم ليندركينج بالقول: "إذا نظرنا إلى الدوافع الأساسية للصراع في اليمن، سنجد أن الكثير من القضايا الاقتصادية على المحك، هذه القضايا تتمثل في تقسيم الموارد، ومن يسيطر على قدرات النفط والغاز الموجودة، ومن يتحكم في التجارة والوصول إلى الموانئ". يشير هذا التصريح، إلى الدور الهام للاقتصاد في ملف الحرب على اليمن.

حتى قبل العدوان عام 2015، حرصت السعودية على التحكم بمفاصل الاقتصاد في البلاد وذلك من خلال:

1- السيطرة على النفط

يعتمد اليمن بنحو 70% من موارده على عائدات النفط، وقد عمدت السعودية إلى منع اليمن من استخراج النفط والتحكم بعائداته عبر تحويلها إلى البنك الأهلي السعودي وذلك من خلال السيطرة على منابع النفط في البلاد. تقدّر ثروة اليمن النفطية بحوالي 11.950 مليار برميل، المثبت منها 3 مليار برميل، يقع القسم الأكبر منها في محافظات مأرب والجوف وشبوة وحضرموت، وتعد محافظة الجوف أكبر منابع النفط في اليمن. أبرمت السعودية اتفاقية، تحولت لاحقًا إلى أمر واقع، استأجرت بموجبها محافظات جيزان ونجران وعسير الحدودية اليمنية بهدف السيطرة على بحيرات النفط فيها. بالإضافة إلى ذلك، عمدت إلى شراء أراضٍ تمتد من صحراء الربع الخالي إلى المكلا بحضرموت، لتمرير النفط المنهوب، وفرضت نفوذها على المحافظات الواقعة جنوب اليمن، لضمان سيطرتها على منابع النفط في البلاد.

وبالإضافة إلى نهبها عائدات النفط، عمدت السعودية إلى احتجاز السفن ومنعها من الدخول إلى ميناء الحديدة، ما تسبب بأزمة نقص في المشتقات النفطية كان لها انعكاساتها على مختلف القطاعات الحيوية في البلاد، من بينها قطاع النقل والكهرباء والمياه والصحة العامة، وهو ما بدوره تسبب بزيادة أغلب أسعار السلع والخدمات، وأسفر عن زيادة التضخم وانخفاض دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

محدودية التحرّك

منذ آب/أغسطس 2022، فرضت القوات اليمنية معادلة ردع جديدة في مواجهة الحرب الاقتصادية التي لجأت إليها السعودية لتعويض هزيمتها العسكرية. المعادلة التي تهدف إلى حماية الثروات من خلال حظر تهريب النفط الخام عبر الموانئ المحتلة، نجحت القوات اليمنية في تثبيتها بعد تنفيذ عمليات نوعية دقيقة لإبعاد السفن التي استقدمها تحالف العدوان وميليشياته لتحميل النفط.

واشترطت الحكومة اليمنية بالحصول على 80 بالمئة من عائدات النفط لدفع رواتب الموظفين، مقابل رفع الحظر على تصدير النفط والغاز والحصول على مردودها المالي لمعالجة أزمة حكومة الرياض المالية. لكنّ الرفض الأميركي – السعودي لهذا البند، والإصرار على استخدام الرواتب كورقة ضغط سياسية على حكومة صنعاء، زاد من حدة الأزمة المالية في المحافظات الخاضعة لسيطرة التحالف.

ويهدف العدوان من استمرار القرصنة على سفن المشتقات النفطية ومنعها من دخول ميناء الحديدة إلى تدمير العملة وانخفاض القوة الشرائية وانهيار الاقتصاد الوطني الذي كان يعاني أصلًا من اختلالات سابقة وأيضًا يهدف لزيادة التضخم وضرب سعر الصرف وارتفاع مدخلات الإنتاج. وبالتالي انخفاض نصيب دخل الفرد واستمرار العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ومحاولة للتغطية على الأوضاع الاقتصادية المنهارة في المناطق المحتلة والتي أصابت دول تحالف العدوان ومرتزقتهم بالإحراج أمام المجتمع الدولي والمحلي بسبب السياسات الاقتصادية الناجحة التي اتخذتها حكومة المجلس السياسي الأعلى.

2- السيطرة على سواحل اليمن وموانئه

استغلال سواحل اليمن في الصيد والنقل البحري والمرافئ، بالإضافة إلى استغلال أرصفة الموانئ العميقة في التجارة والترانزيت. وفي هذا المجال، يعد ميناء الصليف ذات أهمية استراتيجية نتيجة لما يتمتع به من أعماق كبيرة تمكنه من استقبال السفن العمالقة، ومن ضمنه مرسى رأس عيسى الذي يتمتع بأعماق طبيعية كبيرة تؤهله لاستقبال سفن النفط العمالقة. ومن أبرز هذه الموانئ أيضًا، ميناء المكلا وميناء عدن التاريخي.

محدودية التحرّك

في اليمن ستة موانئ بحريّة دوليّة (عدن والحديدة والمكلا والمخا والصليف ونشطون) مجهّزة لاستقبال السفن والبضائع وتقديم خدمات الشحن، وثلاثة موانئ نفطيّة (رأس عيسى والشحر وبلحاف) تتمتع بأهميّة إستراتيجيّة بسبب وجودها على طريق نقل النفط من دول الخليج إلى العالم عبر قناة السويس، إضافة إلى ثمانيّة موانئ محليّة.

وقد اصطدمت السيطرة السعودية على الموانئ اليمنية بعاملين هما: الفشل في السيطرة على ميناء الحديدة أولًا، والأطماع الإماراتية المنافسة في الموانئ الواقعة في المناطق الخاضعة السيطرة التحالف ثانيًا.

1- ميناء الحديدة

يُعدّ ميناء الحديدة أحد أهم الموانئ وأكبرها، يتبعه الصليف، وكلاهما تحت سيطرة القوات اليمنية. أما موانئ باب المندب، والمخا، وعدن، والمكلا، فتقع تحت سيطرة التحالف السعودي.

ولهذا، فقد كان ميناء الحديدة هدفًا للغارات السعودية منذ بداية العدوان، حيث تم تدمير عدد من الأرصفة والرافعات بهدف إخراجه عن العمل نهائيًا. وقد قدرت الحكومة اليمنية خسائر مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية، والناجمة عن اعتداءات التحالف السعودي خلال 8 أعوام، بمليارين و746 مليون دولار.

وبالإضافة إلى القصف المباشر، شنت حملة تحريضية ضد الميناء عبر أرهبته، فزعمت أنه يستخدم كوسيلة لتهريب الأسلحة، وكوسيلة لتحصيل الأموال لحكومة صنعاء من خلال الرسوم على السلع. وعلى الرغم من حقيقة أن الميناء يعد شريان الحياة لحوالي 70 بالمئة من اليمنيين، إلا أنه كان تحت مرمى نيران التحالف السعودي بحجة هذه المزاعم.

منذ بداية العدوان، أُلزم التحالف المستوردين والتجار على إدخال بضائعهم عبر المنافذ الخاضعة لسيطرته، وفرض عليهم دفع الأموال والجبايات للحكومة الواقعة تحت سيطرته والفصائل المسلحة التابعة له. وضمن الحرب الاقتصادية على اليمنيين، رفْع معدّل الضريبة على السلع والمنتَجات التي تدْخل عبر الموانئ الواقعة تحت سيطرتها بنسبة 200%، بعدما فرض حظرًا على دخول سفن الحاويات إلى ميناء الحديدة، وإجباره المستورِدين على تحويل مسار الواردات كافة إلى موانئ عدن وحضرموت. لكن تجهيز صنعاء لميناء الحديدة وإعلانها إعادة تشغيله، بل والخطوات التي اتخذتها من منح تسهيلات على دخول البضائع، وتنظيمها حركة التجارة في الميناء وتأمينه بعيدًا عن الجماعات والمليشيات المسلحة، وصولًا إلى إعلانها فرض رسوم وضرائب وجمارك على المستوردين والتجار الذين يستوردون بضائعهم من المنافذ البرية أو البحرية الواقعة تحت التحالف بنسبة 100 في المئة، قلب موازين الربح والخسارة.

2- سلسلة الموانئ الإمارات

مع حلول العام 2018، أعادت الإمارات تغيير استراتيجيتها في اليمن بناء على مصالحها الخاصة. ولأن عصب الاقتصاد الإمارات ونفوذها الاستراتيجي يعتمد على سلسل الموانئ التي أنشأتها، فقد سعت إلى تأمين هذه المصلحة من خلال إلغاء فعالية الموانئ اليمنية الاستراتيجية المطلة على البحر الأحمر.

سعت أبو ظبي لتثبيت السيطرة على موانئ محافظات عدن وحضرموت وشبوة وتعز جنوب اليمن، بالإضافة إلى أرخبيل سقطرى وجزيرة ميون في مضيق باب المندب، فاحتدم الصراع بين الحليفين. ومع إطلاق محمد بن سلمان رؤيته الاقتصادية، التي تعتمد بشكل كبير على ساحل البحر الأحمر، بدأت السعودية تنتهج استراتيجية خارج البحر الأحمر، ونجحت في وضع موطئ قدم على بحر العرب من خلال إحكام سيطرتها على ميناء نشطون في محافظة المهرة الواقعة على الحدود مع عُمان، وخصوصاً مشروعها السياحي الضخم في مدينة ميون الذي يندرج ضمن إطار رؤية 2030. هذه الأجندات المتباينة أماطت اللثام عن تباين المصالح السعودية الإماراتية في اليمن.

3- السيطرة على الموارد الاقتصادية

السعودية تتحكم بالاقتصاد اليمني، وعمليات الاستيراد أو التصدير، سواءً أكان برًا أو بحرًا، فتخضع التجارة من وإلى اليمن، للرقابة السعودية، وبل ويمرّ قسم كبير منها عبر المملكة. كما أن للسعودية قواعد منتشرة على الحدود اليمنية العمانية، وتحديدًا في المهرة.

وعلى صعيد القطاع الزراعي، تحصل السعودية على كميات ضخمة من المنتجات الزراعية اليمنية بثمن بخس. تشير الأرقام إلى أنه في الفترة من عام 2002 وحتى 2013، صدّرت السعودية إلى اليمن ما مجموعه 40 مليار، غالبيتها من الأغذية والخضروات والعسل.

كذلك تستفيد السعودية من الجزر اليمنية في البحر الأحمر للسياحة والتجارة وتحرم اليمن من استغلالها. تشير الأرقام الرسمية، إلى أن اليمن يمتلك، 183 جزيرة، يقابلها شريط ساحلي بطول قرابة 2500 كيلومتر [8]. يتوفر في هذه الجزر مقومات طبيعة كالمرتفعات الجبلية والشواطئ الرملية والأحياء المائية، وتتواجد فيها كل المقومات الاستثمارية التي تشمل القطاع السياحي والنقل البحري والزراعي والسمكي.

محدودية التحرّك

في السنوات الأولى للحرب، كان الوضع الاقتصادي موحدًا إلى حد كبير، لجهة الأسعار والعملة. لكن الأمور تبدّلت بعد العام 2020، وبات اليمن مقسّما إلى منطقتين اقتصاديتين. وعن سبب ذلك تقول مجموعة الأزمات الدولية، إن الجواب هو أن الحرب اليمنية ليست حرباً عسكرية وسياسية وحسب، إنها صراع اقتصادي أيضاً.

عقب انهيار محادثات الكويت عام 2016، نقلت الحكومة الموالية للرياض مقر البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عاصمتها المؤقتة في عدن. اعتقد بذلك أن هذا سيعطيها ميزة اقتصادية، وهدفت من الإجراء فرض سيطرتها على التدفقات المالية وحرمان حكومة صنعاء من الوصول إلى احتياطيات البنك بالريال اليمني والعملات الصعبة. وفي عام 2019، شددت السعودية من حصارها على ميناء الحديدة من خلال احتجاز السفن وتأخير منح الموافقات على واردات الوقود.

وفي مواجهة الضغوط المالية المتزايدة، لجأت الحكومة التابعة للرياض إلى تمويل عجز المالية العامة بزيادة المعروض من النقود. وسرعان ما أفضى هذا إلى استنزاف الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وأدَّى ذلك إلى تدهور أوضاع الاقتصاد الكلي في خضم ارتفاعٍ سريع للتضخم وانخفاضٍ في قيمة العملة.

في نهاية العام نفسه، اتخذت الحكومة اليمنية إجراءات في مواجهة هذا الحصار، فحظرت تداول الريال اليمني الجديد الذي كانت الحكومة الموالية للرياض والتي فاقمت التضخم والأزمة الاقتصادية.

فهمت الرياض الرسالة جيدًا، فإلى جانب استمرار استهداف منشآت أرامكو، درة الاقتصاد السعودي، توسعت رقعة الاستهداف لتشمل منشآت نفطية وحيوية. تلا ذلك ورقة جديدة رفعتها القوات اليمنية في

باب المندب، عبر التهديد باستهداف الشحنات النفطية التابعة لدول التحالف أو احتجازها، وهو ما حصل مع سفينة الروابي الإماراتية.

ب- الضوابط العسكرية

بعد 8 سنوات من العدوان على اليمن، فشلت مساعي السعودية في ترسيخ سيطرتها وقواتها المسلحة على أراضي اليمن، وإن كانت قد بدأت بحملة عسكرية حاشدة كل امكانياتها وامكانيات أسلحة الدول الغربية، إلا أن الخارطة اليوم لا تعكس ما وضع له الرياض أهدافًا. أما الأسباب فتعود إلى:

- تنامي قدرة القوات اليمنية العسكرية وقلبها موازين القوى العسكرية لصالحها.

- تصاعد الخلافات مع الإمارات على مناطق السيطرة والنفوذ وصولا إلى اشتباكات حامية بين المليشيات المسلحة التابعة للطرفين.

- ظهور فصائل ومجموعات سلحها تحالف العدوان وباتت يصع تفكيكها، من بينها الجامعات الإرهابية التي استخدمها في مواجهة القوات اليمنية وباتت تشم هجمات على التحالف.

أما خارطة السيطرة فتتوزع على الشكل التالي:

السيطرة السعودية:

تسيطر السعودية ممثلة بالحكومة التابع لها على محافظة حضرموت أكبر المحافظات مساحة والتي تحتضن مطارين دوليين هما "سيئون "و"الريان"، كما تسيطر على المهرة، ثاني أكبر المحافظات مساحة، وتحوي مطار الغيضة الدولي وميناءي "نشطون" البحري و"شحن" البري، الإضافة إلى حقوق الغاز في محافظة مأرب، والجوف وحجة.

السيطرة الإماراتية:

أما الإمارات ومن خلال قوات المجلس الانتقالي الجنوبي التابع لها، فتسيطر على المناطق الجنوبية وتحديدًا على أربع محافظات هي: شبوة وأبين وعدن ولحج، بالإضافة إلى جزيرة سقطرى. وعدن هي العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد قبل الحرب، أما شبوة فتحوي "منشأة بلحاف الغازية" أهم منشآت البلاد الاقتصادية، وتتمتع أبو ظبي بنفوذ عسكري وسياسي في الضالع ولحج، فيما تتقاسم السيطرة مع السعودية على أبين، معقل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

السيطرة اليمنية:

وتسيطر الحكومة اليمنية على العاصمة صنعاء ومناطق البيضاء وإب وعمران والحديدة وذمار وصعدة وريمة والمحويت، وهو ما يشكّل 23% من إجمالي مساحة اليمن، وما يزيد عن 50 بالمئة من إجمالي السكان البالغ عددهم 32 مليونًا. أما المناطق التي تشهد اشتباكات فأبرزها الجوف التي تتشارك حدودًا برية مع السعودية، ومأرب القاعدة العسكرية الأولى والأكبر لقوات التحالف السعودي، وتعز والضالع والبيضاء والحديدة ولحج.

ج- الضوابط السياسية

تحولات جذرية شهدتها الخارطة السياسية في اليمن طوال سنوات العدوان، الأغلب الأعم منها كان في جبهة التحالف والمتحالفين معه.

تقرير لمعهد بروكينغز الأميركي يعود تاريخه إلى آذار/مارس 2015 يستطلع المستقبل/ الحاضر، فيرى أن السعودية يجب ألا تأخذ نجاحاتها في بناء تحالفٍ إقليمي أمراً مفروغا منه. فإزالة طرفٍ من السلطة هو أسهل بكثير من إعادة بناء الدولة وجمع مكونات الطيف السياسي معاً مرة أخرى، ويؤكد أن أنصار الله يظلون طرفاً أصيلاً في السياسة اليمنية ويجب على السعودية الانخراط بجديةٍ معهم لإيجاد حلٍّ شاملٍ في اليمن. ومن توصيات للمعهد أن تكون السعودية حذرة للغاية في ألّا تدمّر مؤسسات الدولة، إذ أن تدميرها من المرجح أن يؤدي إلى حالةٍ مطولة من عدم الاستقرار. وأخيرًا، يحذر من أن تأخذ السعودية الترحيب اليمني بتدخلها أمراً مسَلَّماً به، وذلك لأسباب تاريخية، خلاصتها أنّ اليمنيين بشكلٍ عام حساسون إزاء التدخلات الخارجية في شؤونهم الخاصة، بالتالي، لا بدّ للسعودية أن تطمئن اليمنيين بأن هذا التدخل من جانبها لن يُسفر عن استبدال "سيطرة الحوثيين" بوصاية السعوديين.

هذا الاستشراف لم تستجب له الرياض، وهو ما ساهم في انغماسه في مستنقع اليمن العاجزة عن تثبيت أجنداتها السياسة فيه، وذلك بسبب التركيبة السياسية الخاصة في اليمن.

تقول مجموعة الأزمات الدولية إن المرحلة اليوم هي مرحلة تعزيز المكاسب وعقد الصفقات، على أساس الخريطة السياسية المعدلة للبلاد. هذه المكاسب قد تكون عبر الوسائل السياسية والعسكرية على حد سواء. فمراكز القوى الرئيسة واضحة: أنصار الله في الشمال، المجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات في الجنوب، وتحالف القبائل والقوى السياسية من بينها حزب الإصلاح، المدعومون من السعودية في الوسط.

وبالتالي فإن ما يعرقل مشروع الهيمنة سعوديًا هو الآتي:

1- الإمارات ومشروع الانفصال

في الجنوب، يؤثر التقاسم بين كيانين كبيرين هما "الشرعية" والانتقالي الجنوبي، على شكل الدولة اليمنية في المستقبل إن لناحية الوحدة، أو لناحية التقسيم بين الشمال والجنوب. والتقسم هذا هو المشروع الأول للإمارات الساعية لتحجيم النفوذ السعودي جنوب اليمن، وصولا إلى الوصاية المباشرة على الحكم فيه.

النقطة الفاصلة هنا كانت مأرب، فبعد حسم أنصار الله المعركة لصالحهم، خسرت قوات هادي آخر أوراقها، إذ شكلت الهزيمة ضربة قاسمة له، وانتهاءً عمليًا لدوره، وهو ما تلقّفه الإماراتي سريعًا فحرك الانتقال بقضم مزيد من السيطرة على مناطق نفوذ "الشرعية" في حضرموت والمهرة.

يطمح المجلس الانتقالي الجنوبي الى استرجاع دولة جنوب اليمن السابقة بكامل جغرافيتها السياسية والاستفراد بحكمها، إلا أن وجود منافس له في المشهد بثقله الإداري والعسكري يعقّد الطريق أمامه، ويجعل مشروع التقسيم طموحًا غير واقعي، يجبر الإمارات إلى خفض توقعاتها والتعويل على تقاسم للسلطة يحدد الخطوط الحمر لكل طرف.

لكن خريطة المشهد السياسي لا تتوزع بين الإماراتي والسعودية فحسب، بل تشارك فيها أطراف يمنية أخرى، أبرزها خليفة طارق صالح، رجل الظل الذي "يعتبر نفسه الوريث الشرعي للسلطة في اليمن وهو قائد ميليشيا حراس الجمهورية والذي يمتلك نفوذًا في حزب المؤتمر الشعبي بشقه التابع لقوى العدوان، كما يمتلك السيطرة المالية وبالتالي القيادية على لواء العمالقة السلفي والنخبة التهامية، وباستطاعته إعادة التوافق مع حزب الإصلاح الذي يشكل العمود الفقري لهيكل الشرعية، نظرًا لتاريخ العلاقات والتحالف الطويل بين الإخوان المسلمين وعمه علي عبد الله صالح".

وعليه فإن جنوب اليمن أمام سيناريوهين هما:

الحكم المركزي عبر توحيد هياكل السلطة في الجنوب، وهو توقع بعيد عن التنفيذ، بسبب الاختلافات وتباين الأجندات بين الرياض وأبو ظبي وأدواتهما. وهنا يرى تحليل لمركز دراسات غرب آسيا أن "الإمارات الداعم الرئيسي للمجلس الانتقالي وتفرعاته لديها خلاف عميق مع الشرعية بسبب اعتمادها على حزب الإصلاح الإخواني النزعة والمتغلغل عميقًا في إداراتها السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية، لذا يبدو من غير الواقعي نجاح المساعي لتطبيق حكم الدولة المركزية في الجنوب، إلا في حال توصل الجانبان السعودي والإماراتي إلى تفاهم بهذا الشأن، او تمكن طارق صالح من الوصول إلى رئاسة ما يسمى بالشرعية، بعد إزاحة منصور هادي، وتمكن صالح من تحجيم نفوذ الإخوان في الحكومة المعترف بها دوليًا".

الحكم الفيدرالي، والذي يقوم على تقاسم السلط وفق الصيغة الفيدرالية. ففشل التحالف السعودي في حسم المعركة لصالحه في اليمن، دفعه لإعادة التمركز في نقاط يمكن له ضمان بقاها تحت سيطرته، من هنا عملت على إعادة الترويج لسردية "الشمال" والجنوب" ما قبل الوحدة اليمنية عام 1990، حيث السيطرة لحكومة صنعاء في الشمال، والقوى المناوئة المتحاربة بين بعضها في الجنوب.

2- القبائل في اليمن

لطالما كان تأثير القبائل في اليمن له حضوره في المشهد السياسي. يرى ابن خلدون في مقدمته أن "الأوطان كثيرة القبائل قلّ أن تستحكم فيها دولة"، وهو ما ينطبق في الحالة اليمنية، إذ إن مساعي بناء دولة يمنية،

لم يكن باليسير مع التركيبة القبيلة في البلاد. وتمثّل القبائل نحو 80 - 85% من تعداد سكان اليمن، وتقدر بعض المصادر عدد القبائل في اليمن بـ(168) قبيلة موزعة على شتى مناطق اليمن، وهناك 5 تجمعات قبلية كبيرة وهي :(حاشد، بكيل، مذحج، حمير، كندة)، ويتميز التكوين البنائي للقبائل اليمنية بالتداخل والتشابك إلى حد كبير، يصعب معه إيجاد هيكل بنائي موحد، فضلا عن ديناميكية التحالفات وامتداد فروعها إلى خارج حدود اليمن. وينصرف الحديث عن القبائل بأبرز قبيلتين وهما حاشد وبكيل اللذين يشكلا تحادًا قبائليًا، وهو تحالف ينتمي في الغالب إلى الزيدية، ويمتد من صنعاء إلى عمران والجوف وصعدة وبعض مديريات صعدة، ونسبتهم تقدر بثلاثين بالمئة، أما النسبة الباقية، فتنتمي للمذهب السني الشافعي وتتوزع على ثلاثة اتحادات قبلية هي مذحج، وحمير، وكندة، لكن البنية والعلاقات القبلية ضعفت فيها.

عملت السعودية على شراء ذمم القبائل منذ فترة ما قبل الحرب. وثيقة سرية من محضر اجتماع "لجنة مراجعة مخصصات المشايخ اليمنيين"، تكشف استراتيجية السعودية منذ بداية في تفكيك وحدة البلاد من خلال دعم الكيانات المختلفة لضمان إيجاد قوة توازي نفوذ الدولة.

تظهر الوثيقة تقديم الدعم المادي لبعض المشايخ، مقابل ضمان تنفيذهم أجندات وسياسات الرياض، وأن مقدار الدعم لشيوخ تلك القبائل يحدد حسب أهمية كل قبيلة، ومدى التزام شيوخها بتنفيذ التوجيهات والتعليمات الواردة إليهم، بعيدًا عن سلطة الدولة اليمنية. وهو ما ترجم باستجابة الرياض المتكررة لطلبات القبائل مقابل تجاهلها لهادي ووزرائه مرارًا. وقد استغلت السعودية هذا التأثير في تجنيد أبناء قبائل معينة لمحاربة أنصار الله.

3- الحكومة المركزية في صنعاء

سارعت القوى السياسية المناهضة لتحالف العدوان في ترتيب بيتها الداخلي. في تموز/ يوليو 2016، أعلنت أنصار الله وحزب المؤتمر الشعبي العام، أكبر التكتلات السياسية اليمنية، الذي كان يرأسه آنذاك، علي عبد الله صالح، عن تشكيلهم "المجلس السياسي الأعلى" لإدارة شؤون البلاد سياسيًا وأمنيًا وعسكريًا. وقبل أن يطوي العدوان عامه الثاني، وتحديدا في 28 تشرين الثاني 2016، أعلنت كل من أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام، تشكيلة حكومة إنقاذ وطني برئاسة عبد العزيز بن حبتور، عضو حزب المؤتمر، ومحافظ عدن سابقًا.

4- فشل غطاء "الشرعية"

في 7 نيسان/أبريل 2022، طوت الرياض صفحة عبدربه هادي، الذي بررت العدوان على اليمني تحت مزاعم إعادة شرعيته. خطوة كانت لزامًا لتحالف فشل في توحيد صفوفه بل ووصل الأمر إلى فتح أكثر من جبهة اقتتال داخلي بين أدواته. أزيح هادي من المشهد، وأعلن مجبرًا لا مخيرًا، نقل السلطة بشكل كلّي منه ومن نائبه علي محسن الأحمر، إلى مجلس رئاسي تمّ تشكيله بناءً على مقترحات أميركية - بريطانية سابقة، سبق وأن رفضها خلال لقائه المبعوث الأميركي تيم ليندركينغ. الانقلاب الأبيض الذي صاغه محمد بن سلمان، تزامن ودخول الحرب في هدنة أممية، وجاء لرص الصفوف تمهيدا لمرحلة جديدة، تعترف بها السعودية

بحصة "الكعكة" للأمارات ومجلسها الانتقالي الذي كان حضوره بارزًا في المجلس الرئاسي. لم الخطوة المفاجئة في المشهد السياسي الجنوبي في اليمن، خاصة وأن هادي كان خاضعًا للإقامة الجبرية في فنادق الرياض، منذ أن فر إليها بداية العدوان.

لكن مساعي التوحيد الصف لم تأت كما تشتهي السعودية، إذ سرعان ما ظهرت الخلافات بين أعضائه، ما أدى إلى تجميد نشاط المجلس بشكل كلي. وبعد فشل مساعي السفير السعودي في اليمن محمد آل جابر في حل الخلافات عمدت الرياض إلى فرض الإقامة الجبرية على عضو المجلس الرئاسي عيدروس الزبيدي، الا بعد تقديم تعهدات موقعة بعدم تجاوز رئيس المجلس رشاد العليمي، أو التصعيد في حضرموت، وذلك بعد تراجع دور العليمي، وبروز الزبيدي كشخصية أولى في المشهد بأوامر مباشرة من الإمارات. كما وضع محافظ مأرب، سلطان العرادة، تحت الإقامة الجبرية، على خلفية مناهضته لتحركاتها لإزاحته من على رأس السلطة المحلية في مأرب، تمهيدًا لإعادة تشكيل الرئاسة بثلاثة أعضاء بدلا من ثمانية. تزامن ذلك مع جولة محادثات جديدة كانت الرياض تجريها في تموز/ يونيو 2023، لإتمام صفقة مرتقبة مع حكومة صنعاء لإنهاء الحرب بعيداً عن حكومة هادي والمجلس الرئاسي.

المحدودية

رغم المساعي المتكررة لا تزال السعودية عاجزة عم توحيد صف تحالفها وأدواتهما، لتقدم للمجتمع الدولي جبهة سياسية موحدة تفاوض في مقابل حكومة صنعاء. ورغم تشكيله بدعم سعودي إماراتي، فشل الرئاسي الذي يضم الانتقالي من حل الكثير من الأزمات التي تواجهها المحافظات الجنوبية في اليمن، وفي مقدمتها ملفات الخدمات والرواتب وتثبيت الأمن المتفلت. وبقيت مسألة الانفصال إحدى أكبر العوائق بين الأطراف السياسية المتناحرة على شكل الدولة اليمنية المقبلة، في مرحلة ما بعد الحرب، بين داعٍ إلى الوحدة والمناصفة، وآخر داعٍ إلى الانفصال والعودة إلى ما قبل وحدة 1990، وثالث مطالب بالكونفدرالية والتقسيم. أما عسكريًا، فكانت المعادلة الأهم التي ثبتتها القوات اليمنية، هو إفشال مشروع نهب النفط الذي ينتفع منه أمراء الحرب في الجنوب، من خلال تثبيت معادلة استهدف موانئ النفط.

3- فن الممكن السعودي

أ- خط التفاوض:

في سبتمبر 2023، فتحت السعودية أبواب التفاوض مع الحكومة اليمنية من جديد، موجهة دعوة رسمية إلى وفد صنعاء لزيارة الرياض. اللقاء الذي جاء بعد أنباء عن لقاء جمع الوفد اليمني بولي العهد السعودي محمد بن سلمان في سلطنة عمان التي زارها الأخير بشكل مفاجئ، شكلت منعطفًا جديدًا كان الفارق فيه هذه المرة، الجدية التي اتسمت بها الرياض.

أسباب عدة حركت السعودية باتجاه البحث عن مخرج جدي هذه المرة، قد يكون رفع القوات اليمينة سقف تهديداتها أبرز الأسباب. رسائل العرض العسكري الأضخم منذ بداية العدوان في ذكرى ثورة 21 سبتمبر، وتحذير قائد أنصار الله في ذكرى شهادة الامام زيد، باستهداف مشاريع السعودية الاستثمارية وعلى رأسها مشروع "نيوم"، في حال استمرار الحصار ونهب الثروات اليمنية، دفع بن سلمان نفسه للتدخل.

1- المسار

مفاوضات مكثفة وحاسمة خاضها الطرفان، كان الأعم الأغلب منها مرتبطًا بالملفات الإنسانية بالدرجة الأولى، وهو شرط تؤكد حكومة اليمن أنه يأتي فوق أي اعتبارات، وضمن هذا الملف، يأتي في سلم الأولويات رفع الحصار عن مطار صنعاء وميناء الحديدة وصرف مرتبات موظفي الدولة من خلال خصص عائدات النفط. ومن الملفات التي أحدثت تقدمًا كذلك كان ملف الأسرى والمعتقلين. أما الملفات التي لا تزال تحيط بها التعقيدات ففي مقدمتها "خروج القوات الأجنبية واحترام السيادة والتعويضات وجبر الضرر وإعادة الإعمار".

الجانب السعودي، طرح في المقابل مطالبه التي تنبع من اهتمامات الرياض وضرورات التحول الاقتصادي الذي تمر به، وهي إن أبدت مرونة حيال الملفات السابقة، إلا أنها كانت متخوفة مما يتصل بالحدود البرية الممتدة بين اليمن والسعودية أولًا، ومخاوف تجدد العمليات الاستراتيجية باتجاه العمق السعودي ثانيًا.

وضع الفريق اليمني المفاوض الكرة في ملعب الرياض، بعدما صرح رئيس محمد عبد السلام لصحيفة الشرق الأوسط السعودية، بأن السلام مطلب أساسي وهو الخيار الأول لحكومة صنعاء.

لكن البارز في هذه المفاوضات، أنها اقتصرت على الجانب اليمني والسعودي فقط، بمعني أنها استثنت المجلس الرئاسي وحكومة معين عبد الملك والأحزاب والتكتلات التي انضوت تحت راية التحالف السعودي، طوال سنوات العدوان الماضية. تقول صحيفة الأخبار اللبنانية "إن المفاوضات شبه نهائية، ولن يتجاوز دور الموالين للتحالف التوقيع وحضور المراسم. فحتى الآن، لا تعلم حكومة عبد الملك تفاصيل ما يدور من نقاشات أو حتى خطوطها العريضة، فيما تجاهلت الرياض طلباً من وزير خارجيتها، أحمد بن مبارك، لإطلاعه على ما يجري، ما أثار موجة سخط عارمة في أوساط الموالين للتحالف الذين اتهموا حكومة عدن والمجلس الرئاسي بالعدمية والفشل في إدارة الوضع سياسياً واقتصادياً".

واقع تثبته تصريحات الانتقالي الجنوبي الذي لوّح بإفشال جهود السلام في اليمن، داعياً إلى تقديم ضمانات بانفصال الجنوب، وهو ما تجاهلته الرياض. كما تجاهلت أيضًا، طلب رئيس المجلس عيدروس الزبيدي، بضمه للمفاوضات، ليأتي الرد في مقابلة له مع وكالة أسوشيتد برس الأمريكية، بأنه سيتفاوض مع أنصار الله على الانفصال وتقسيم اليمن إلى دولتين.

2- الغايات

يقول معهد الخليج العربي في واشنطن، إن السعودية تنتهج استراتيجية خروج ذات شقين من الحرب في اليمن، فبعد فشلها في تحقيق نصر عسكري على الأرض، اختارت التحدث مباشرة مع أنصار الله لعزل الحدود والمياه المجاورة عن الضربات اليمنية. وفي الوقت نفسه، كثّفت نشاطها جنو اليمن من خلال وكلائها لمواجهة القوات الانفصالية الموالية للإمارات. ويرى المعهد أن هذا يمثّل تغييراً استراتيجياً في سياسة المملكة والتي كانت قد أعطت الأولوية في السابق للسعي إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلاد والحفاظ على دولة يمنية موحدة، لكنها عندما أدركت أنها لا تستطيع تغيير ميزان القوى في الشمال الغربي الذي يسيطر عليه أنصار الله، تحول تركيزها الاستراتيجي نحو الجنوب. وعليه، فإنه الرياض تتعامل لأول مرة مع اليمن باعتباره قضية سياسة خارجية لها آثار أمنية ذات صلة على داخلها، بدلاً من التعامل معه باعتباره "فناءها" أو كامتداد لمجالها الداخلي. فالأخيرة بحسب المعهد، "لم تعد قادرة على فرض قواعد اللعبة، وتفتقر إلى محاورين راسخين بين السياسيين والحلفاء القبليين، ولذا فهي تختار التسوية والنفوذ غير المباشر، في محاولة لتعظيم المكاسب من خروجها العسكري من اليمن".

وعليه، فإن السعودية تفاوض أنصار الله كطرف مقابل، بعدما كانت رافضة الاعتراف به كمكون أساسي في العملية السياسية في اليمن. أما الولايات المتحدة، فيبدو أنها أعطت الضوء الأخضر للمضي في هذه المفاوضات طالما أنها مصالحها في المنطقة لن تتأثر. ويبدو أن الطرفي الإماراتي والمكونات اليمنية الموالية، هي من تشعر بالإقصاء من المشهد والتهديد على مصالحها، وهو ما دفعها لتحريك أدواتها باتجاه تصعيد جديد.

وفيما بدا أبدى الأمريكي استياءه من غياب ممثلي "الحكومة المعترف بها دوليًا"، تحدّثت صحيفة فايننشال تايمز، عن مخاوف أميركية من أن يؤدّي الخلاف الإماراتي - السعودي إلى إفشال المفاوضات الرياض. فعلى الرغم من أن مسألة الانفصال شرط أساسي للإمارات في مقاربتها لمستقبل المشهد السياسي في اليمن، إلا أنه في المقابل، لا يبدو أن السعودية قد سمت موقفها بعد. وهي إن كانت سابقًا ترى في الوحدة اليمنية وبقاء مؤسسات الدولة متوحدة مصلحة لها، لكن منحى الحرب وفشلها في تثبيت واقع عسكري لصالحها غيّر من الحسابات، وهو ما يعول عليه أصحاب رؤية الانفصال، من خلال الترويج بأن دولة الجنوبية على حدود المملكة سيكون أكثر سلامًا لحدودها. أما بالنسبة للإمارات، فتركز على اهتمامها على تحريك قضية الانفصال، لنسف البنود التي تتعلق برفع الحصار على الموانئ ورحيل القوات الأجنبية، وهما بندين يمسا مصلحتها القومية ويعطلا مشاريعها في المنطقة. وعليه، دفعت أبو ظبي حكومة عدن نحو التصعيد لتعقيد مسار المفاوضات، إذ أعلنت شركة الطيران اليمنية، وقف رحلاتها التجارية اليتيمة من مطار صنعاء إلى مطار الملكة علياء في الأردن، وبرّرت ذلك بعجز الشركة المالي عن مواصلة تشغيل الرحلات، متهمة حكومة صنعاء بتجميد أرصدة الشركة ومطالبة إياها بتمويل 70% من عملياتها.

الملفات التي يدور حولها النقاش هي ذاتها التي جرت في ستوكهولم وفي مقدمتها صرف رواتب الموظفين، الذي اتسع ليشمل العسكريين، بالإضافة إلى ملف توحيد البنك والعملة وملف الأسرى والمعتقلين وفتح

المنافذ والطرق. وتشير تسريبات صحفية عدن الغد الواسعة الانتشار جنوب اليمن، إلى أن الملف السياسي سيتأجل الحديث عنه، قبل تنفيذ بنود وقف إطلاق النار في البلاد بشكل نهائي، وبدء تنفيذ البنود المتعلقة بالملف الإنساني والاقتصادي، في إطار التحضير لعملية سياسية شاملة.

أما البنود التي تدور في فلكها المحادثات الحالية فهي التالي:

أوّلاً :إنشاء منطقة عازلة في المنطقة الحدوديّة بين السّعوديّة واليمَن، بعمق 20 كلم في الأراضي اليمنية. وهو ما ترى فيه السعودية أن من شأنه أن يشكل ضمانًا لأمنها.

يشير العميد يحيى الحوثي، إلى أن الرياض طالبت بمنطقة عازلة ما بين نجران وجيزان وعسير، وهي المنطقة التي دخل إليها الجيش واللجان الشعبية، وقد وافق الجانب اليمني على 10 كلم. وعن فعالية إقامة هذه المنطقة على الحدود بين البلدين، يلفت العميد يحيى الحوثي في تصريح صحفي إلى أن "الرياض تطالب بمنطقة عازلة خشية من التقدم البرّي لأن مسافة 10 أو 20 كلم لن يؤثر على مديات الصواريخ او الطائرات المسيرة فيما لو فُرض التصعيد". إذًا تريد الرياض من القوات اليمنية مغادرة ممر على طول الحدود السعودية لمنع التوغلات ونيران المدفعية، وبالتالي وقف الهجمات عبر الحدود.

وتصرّ على أن تكون المنطقة الحدودية العازلة وفق رؤية مختلفة عما تضمنته اتفاقية الحدود بين البلدين، وهو شرط كان نقطة خلاف كونه يرتبط بإشكاليات الحدودية القائمة بين البلدين، لاسيما المناطق اليمنية التي ضمت إلى السعودية في مخالفة لاتفاقية جدة لترسيم الحدود الموقعة عام 2000، والتي تم بموجبها ترسيم الحدود بما فيها المنطقة المشتركة، التي تم تحديدها لاستخدامات الرعي ومصادر المياه، التي يحق للرعاة من البلدين استخدامها.

ثانيًا: رفع الحظر الجوي والبحريّ عن مطار صنعاء وميناء الحديدة، على أن تتولّى الأمم المتحدة الإشراف على حركة دخول وخروج الشّحنات والمُساعدات الإنسانيّة.

وكان للمنافذ الدولية والطرق نصيب في النقاشات، إذ سيتم رفع كافة القيود عن مطار صنعاء الدولي، وكذلك عن ميناء الحديدة وإلغاء الآلية الأممية في تفتيش السفن المعمول بها منذ عدة سنوات، بالإضافة إلى أن النقاشات تركزت حول فتح بعض الطرقات بشكل تدريجي ومتزامن منها طرق رئيسية في محافظات تعز والضالع ومأرب والحديدة. وهو بند أبدت تجاهه حكومة صنعاء مرونة فوافقت على فتح الطرق، وخصوصاً معابر تعز، كما وافقت على لائحة المحطات الجديدة للطيران. في المقابل، سيتم توسيع رحلات مطار صنعاء إلى خمس وجهات بدلاً من وجهة واحدة، فضلاً عن الرفع الكلي للحصار عن مطار العاصمة. كما سيتمّ توسيع وجهات مطار صنعاء لتشمل كلّاً من مصر وقطر والأردن والهند وماليزيا، فيما ستُرفع جميع القيود عن دخول الواردات إلى ميناء الحديدة.

وفي هذا السياق، قال العميد عبد الله بن عامر، نائب مدير دائرة التوجيه المعنوي، أن هناك عرضاً يتضمن تسليم إدارة الموانئ والمطارات لشركة أجنبية، وتحويل الجيش إلى قوة رمزية وحرس حدود، إضافة إلى إنشاء قواعد عسكرية. كما أن هناك نقاطاً أخرى تتعلق بالمجالات السياسية والاقتصادية، والثروات السيادية والجزر الاستراتيجية والحدود، وهي مقترحات رفضتها الحكومة اليمنية.

ثالثًا: يعد ملف صرف رواتب الموظفين، إحدى أكثر نقاط المُفاوضات تعقيداً، خاصة وأن الكلام كان محصورًا على المدنيين ولكنه اتسع ليشمل العسكريين. ولضمان تحقيق هذا البند يطرح من ضمن المقترحات توريد العائدات إلى دولة محايدة، ومنها تتم عملية الصرف عبر آلية يتم الاتفاق عليها. كما يتضمن الملف إعادة هيكلة البنك المركزي وتوحيد العملة اليمنية. والمسألة حالياً تنحصر في هذين الملفين، وهما مترابطان ترابطًا وثيقًا، إذ إن استئناف دفع مرتّبات موظفي الحكومة، وهو البند الأساسي في الملف الإنساني، يرتبط باستئناف إنتاج النفط وبيعه.

الحلحلة في هذا البند كانت قد بدأت مع زيارة الموفد الأميركي، تيم ليندركينغ، الأخيرة لسلطنة عمان، حيث سمع العمانيون منه، للمرة الأولى، أن واشنطن لم تعد ترفض معالجة مشكلة الرواتب. لكن العقدة تظل متمثّلة في كيفية الصرف، فمن جهة، تريد حكومة صنعاء أن تتولى توزيع المبالغ بعد أن تتسلّمها بالدولار أو بالريال السعودي، أما الطرف الثاني فيرفض ذلك. ومن بين الحلول الاتفاق على جهة محايدة قد تكون سلطنة عُمان أو الأمم المتحدة، لتولي تسلّم الأموال وصرفها لمستحقيها بالتعاون مع حكومة صنعاء. وبحسب المعلومات، فسيتمّ صرف هذه الرواتب وفقاً لكشوفات العام 2014، وبالعملة الصعبة، على أن تحملها طائرة خاصة شهرياً إلى العاصمة اليمنية.

وبحسب مجلة (Responsible Statecraft) فإن "القضية الأولى هي مسألة دفع رواتب موظفي القطاع العام، فيما تتمثل القضية الثانية في توزيع عائدات اليمن الوطنية من النفط والغاز. أما القضية الثالثة، فتتمثل في رفح القيود عن المطارات والموانئ، في حين تتعلق القضية الرابعة، بكيفية إعادة توحيد البنك المركزي، في كيان واحد سواء في اليمن أو ربما في بلد آخر مثل عُمان أو الأردن".

تقول صحيفة عدن الغد الواسعة الانتشار جنوب اليمن، إن أولى الملفات هي الملف العسكري، ويتمثّل بوقف شامل لإطلاق النار، بما في ذلك الغارات الجوية والهجمات العابرة للحدود. يليها الملف الاقتصادي الذي "يركز على إعادة تصدير النفط والغاز من الحقول اليمنية، على أن تخصص العائدات لصرف مرتبات جميع الموظفين مدنيين وعسكريين في المحافظات اليمنية كآفة"، ومن ضمن مسار المفاوضات، ملف الأسرى، حيث يتم التباحث في إنجاز عملية تبادل شاملة تقفل ملف الأسرى بين الجانبين، مع حديث عن ضمانات مباشرة قدّمها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان للعمانيين بهذا الخصوص.

ب- برنامج الاحتواء

i. العسكري والأمني

الهزيمة العسكرية التي تكبدتها السعودية وتحالفها في اليمن، لا يعني أنها ستتخلى بسهولة عن مصالحها فيه وترفع الراية البيضاء. بل قد يكون للسعودية خطوات تضمن فيها هذه المصالح، ومن بينها العسكرية والأمنية، وذلك من خلال:

الحدود الجنوبية السعودية

معاهدة الطائف التي قضت بسلخ جيزان ونجران وعسير عن اليمن وضمها إلى السعودية، لا تزال تمثّل أزمة أمنية للمملكة. فهوية القبائل اليمنية، تسيطر على أي نزعة أخرى، وهو ما يفسر رفض هذه القبائل التجنيد الذي فرضته السعودية على أبنائها لحماية قواتها العسكرية على الحدود مع اليمن.

لم تقتصر الاستراتيجية الأمنية على الحدود فقط. فقد عمدت السعودية إلى ترحيل العمالة اليمنية في جيزان ونجران وأبها وخميس مشيط وغيرها من المدن جنوب المملكة. نفذت الكثير من الحملات الأمنية، ورُحّل بعضهم بحجة قوانين الإقامة والعمل في المملكة العربية السعودية بشكل غير قانوني، ورُحّل آخرون لأسباب واهية، مثل الاشتباه في تأييدهم لأنصارالله. ورفعت الرياض أيضًا قيمة رسوم الحصول على تصاريح الإقامة وتجديدها المفروضة على العمّال الأجانب، ما شكل عبئًا كبيرًا على العمالة اليمنية.

داخليًا، شرعت السعودية منذ ما قبل العام 2015، في تغيير التركيبة السكانية الديمغرافية لسكان المناطق الحدودية، وقد تصاعد هذا النهج مع بدء العدوان على اليمن، من خلال أوامر بترحيل سكان هذه المناطق إلى الداخل بحجة ضمان حماية السكان من الهجمات اليمنية، لكن الوقائع تشير إلى أهداف أبعد من ذلك، إذ يشهد التاريخ مشاركة زيديين وإسماعيليين من سكان هذه المناطق في حروب صعدة الست، ما يدفع المملكة إلى محاولة إبعاد المجتمعات الحدودية عن الانخراط مجددًا في صفوف أنصار الله.

ولاحتواء ما تراه السعودية تهديدًا، قررت الأخيرة إغلاق هذه الحدود بجدار فاصل. في آذار/مارس 2023، كشفت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية الأمريكية، عن أن السعودية تمضي قُدماً في خطة بناء جدار بطول 900 كيلو متر لإغلاق حدودها مع اليمن. وقالت إن المملكة تبحث عن شركة لإدارة مشروع البنية التحتية العملاق، والذي سيشمل مهابط طائرات الهليكوبتر وأبراج الأمن ومعدات الرادار والاتصالات وشبكات الطرق الداعمة الواسعة، ضمن خطة تحمل عنوان حماية الحدود الجنوبية. وهو مشروع سبق وأن طرحته السعودية عام 2003، لبناء سياج يفصل بين البلدين ويمتد شرقًا حتى عمان، لكنه تعرقل بسبب النزاعات الحدودية القبلية والوضع الأمني.

الانفلات الأمني

يقول مركز كارنيغي في دراسة تتناول مخاطر الاستراتيجية السعودية المرتكزة على الأمن في اليمن، إن "الأخير يختلف عن سائر دول الخليج في جوانب متعددة. فهو أولًا جمهورية بين الممالك والإمارات، وثانيًا تتمتع هذه الجمهورية بسمات ديمقراطية نسبية مقارنةً مع جيرانها، وتحديدًا السعودية التي لطالما شكّلت طبيعة

الحكم في اليمن هاجسًا أمنيًا لها. وليس من قبيل المصادفة إذًا أن اليمن ليس عضوًا في مجلس التعاون الخليجي الذي يشمل سائر دول شبه الجزيرة العربية". وبالتالي ثمة خوف دائم لدى الرياض من أن تفضي التغييرات السياسية في اليمن إلى انعكاسات على مصالحها، وهو ما ظهر مع حركات "الربيع العربي"، إذ سارعت المملكة إلى صياغة المبادرة الخليجية كمخرج لنقل السلطة في اليمن.

في 20 آب/أغسطس 2017، كشف تقرير لفريق الخبراء التابع للجنة العقوبات الدولية في اليمن، دعم السعودية والإمارات لجماعات مسلحة مسؤولة عن ممارستها الاحتجاز غير القانوني والإخفاء القسري في اليمن، وأشار التقرير إلى أن مليشيات ومجموعات مسلحة تتلقى تمويلا مباشرًا ومساعدات من السعودية والإمارات. ومن بين هذه المجموعات، قوات "أبو العباس" السلفي، قوات النخبة الحضرمية، وقوات الحزام الأمني. وعليه، فإن هامش التحرك السعودي في مرحلة ما بعد العدوان على اليمن قد يكون من خلال هذه الجماعات، كما أن ورقة تنظيم القاعدة التي سبق وأن استخدمتها السعودية لصد تقدم القوات اليمنية في أكثر من جبهة، يمكن أن تشهرها من جديد، خاصة وأن دعمًا مباشرًا لا زالت تتلقاه قيادات هذه التنظيمات من الرياض وأبو ظبي، من بينهم "أبو العباس"، المقرب من هاني بن بريك، نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي.

تقرير أعدّه "المركز الإعلامي للمحافظات الجنوبية"، يكشفُ ارتفاع معدل الجريمة المنظمة في المحافظات الجنوبية إلى مستويات قياسية خلال الفترة من بين أبريل - يوليو من 2023، حيث تصاعدت حالة الفوضى الأمنية وحوادث الطرق العامة والسطو والقتل ومداهمات المنازل والمتاجر وخطف المواطنين والاشتباكات بين القوات المسلحة وجرائم العصابات في الشوارع والمناطق المأهولة والاعتداء البري ومنع السفر واستخدام القوة لتفريق الاحتجاجات وغيرها من الجرائم. ورصد التقرير ألفين و951 جريمة ارتكبت خلال الأشهر الثلاثة الماضية بمعدل يومي 32 جريمة مقارنة بنحو ألف و400 جريمة رصدت خلال الربع الأول من العام الجاري، مرجعًا سبب ذلك إلى تصادم المصالح والأجندات السعودية والإماراتية.

ii. الاقتصادي

مع فشل عملياتها العسكرية في تحصيل اختراق في الجبهة اليمنية، لجأت السعودية إلى الحرب الاقتصادية كبديلٍ عن الحرب الاقتصادية. وعليه، يلتقي برنامج الاحتواء الاقتصادية بمسارات عدة بدأت الرياض تنفيذها:

خلق فرص عمل وتحفيز الاقتصاد

يقول مركز كارنيجي، "يجب أن تدرك السعودية أن أمنها مرهون بدرجة كبيرة باستقرار اليمن وازدهاره الاقتصادي. للمفارقة، تُظهر التطورات التي حصلت لغاية الآن أن النهج المحدود القائم على الأمن لا يضمن قط الأمن المطلوب. لقد خلّف هذا النهج بالفعل تداعيات سلبية واسعة النطاق، وسيؤدي استمراره إلى زيادة الفوضى، وتنامي حالة الاستياء، وازدياد نسبة المجنّدين في حركة الحوثيين". وبالتالي، فإن برنامج

الاحتواء السعودي قد يكون عبر حركة عكسية عن الاتجاه السائد منذ بداية الحرب والذي تضمن ترحيل العمالة اليمنية وتضييق القوانين عليها. ومن ضمن ما قد تلجأ الرياض إليه هو:

- الاستثمار في قطاعات اقتصادية محدّدة في الداخل اليمني.
- رفع القيود على استيراد السلع أو تخفيفها في محافظات يمنية محددة.
- تأمين فرص عمل لأبناء هذه المحافظات في المشاريع الاقتصادية السعودية.

المناطق الجنوبية

في برنامج الاحتواء الاقتصادي فيما يتعلق بوضع المناطق الجنوبية، تستطيع السعودية كخطوة أولى، إعادة إحياء وتعزيز اللجان الاقتصادية السعودية اليمنية المشتركة التي تشكلت في إثر توقيع معاهدة جدة في العام 2000 ولم تفعَّل قط. ومن بين المشاريع التي تستهدفها هذ اللجان:

- استعراض التشريعات التي تحكم التعاون التجاري والاقتصادي في الاتفاقيات الحدودية.
- التخطيط لإنشاء مناطق حرة، على غرار المنطقة الحرة بالمزيونة التي أنشأتها عُمان على حدودها مع المهرة اليمنية، ما قد يضمن لها الإشراف على المسائل الأمنية، في الوقت نفسه.
- دراسة مسألة إنشاء أسواق مشتركة على جانبي الحدود لتمكين السكان من تبادل المحاصيل والمواشي.
- تحديد السلع الزراعية والمنتجات الحيوانية والصناعية.
- وضع آلية لإدارة الموارد المائية ضمن المناطق المشتركة المحددة للرعي وصياغة اتفاقية بشأن حقوق الصيد.

وضمن برنامج الاحتواء، قد تعمد السعودية إلى إجراءات أخرى، سبق وأن لجأت إليها من بينها:

- استقطاب كبار مشايخ القبائل ومنحهم الجنسية السعودية والإقامة في أراضيها
- منح التجار ومشايخ القبائل استثناء من قوانين ممارسة النشاط التجاري الواسع في أراضيها
- توسيع المشمولين بالرواتب والمخصصات المالية المقدمة من اللجنة الخاصة

هذا في الجانب اليمني، أما في الداخل السعودي، فقد شرعت المملكة بالفعل في شد أواصر "العصب الوطني" ومحاولة تثبيت "الهوية السعودية" من خلال ضمّ هذه المناطق إلى رؤية 2030 الاقتصادية.

في عسير، أعلن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، أن استراتيجيته تهدف تحويل المنطقة إلى وجهة سياحية عالمية طوال العام، تستقطب أكثر من 10 ملايين زائر من داخل المملكة وخارجها بحلول عام 2030. ومن أهم المشاريع التي أطلقت، "مشروع تطوير السودة"، تحت مسمى "قمم السودة"، الذي يهدف إلى تطوير وجهة جبلية سياحية فاخرة، بما يحمله هذا التطوير من تغيير لهوية المنطقة.

وفي جيزان، "أكدت رؤية المملكة 2030 أن مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية أصبحت محوراً مهماً من محاور النمو والتطور بمنطقة جازان والمحرك المستقبلي الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة. وتستهدف المدينة توطين الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات والتعدينية والتحويلية، بالإضافة إلى توفير الإمدادات الحيوية للطاقة، وتوطين صناعة السفن، والاستثمار في الثروات المعدنية والزراعية والحيوانية والسمكية، وتشهد المدينة حاليًا 10 صناعات متنوعة بحجم استثمار يتجاوز 88 مليار ريال، وتقوم شركة أرامكو السعودية بتطوير المرحلة الأولى من المدينة وفق أعلى المقاييس وأفضل البنى التحتية، وتشمل تطوير الميناء، والمنطقة الصناعية، والمنطقة السكنية، وكورنيش بيش".

وإلى نجران، أشارت وزارة البيئة والمياه إلى "اعتماد عدد من المشاريع الجديدة في محافظات منطقة نجران سيتم طرحها قريبًا، بجانب مشاريع مخطط لها ويجري العمل على استكمالها في مجالات مياه الشرب والمياه المعالجة والأمن الغذائي والمتنزهات الوطنية، تستهدف تحسين جودة الحياة والمساهمة في التنمية الاقتصادية وفقًا لرؤية السعودية 2030".

برنامج المساعدات

استغلت السعودية المساعدات الإنسانية لإحداث خرق في المجتمع اليمني، فضلا عن تلميع صورة جرائمها أمام العالم. فعملت على جبهتين: الأولى من خلال "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية"، والثانية هي "البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن" أو برنامج إعادة إعمار اليمن.

في أيار/مايو 2015، أعلنت الرياض عن إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية. وعن هذا الإعلان، يقول موقع "ذا نيو هيومانيتارين"، إن المركز الذي يحمل اسم الملك الجديد جاء الإعلان عنه عبر وسائلا الاعلام وبدون ضجة تذكر. والمركز "لم يسمع عنه سوى القليل من الناس، ولا يعرف طريقة عمله سوى عدد أقل، لكنه يمكن أن يحدث ثورة في الطريقة التي تمنح بها السعودية مئات الملايين من الدولارات في صورة مساعدات طارئة كل عام، إذ إن أنماط تمويلها تاريخيًا غير قابلة للتنبؤ ويصعب توجيهها وغير متناغمة".

في آب/ أغسطس 2023، أعلنت السعودية عن تقديمها دعمًا بمبلغ 1.2 مليار دولار لليمن. وقالت إنه يأتي ضمن حزمة "المساعدات الإنسانية" التي قدمتها لليمن. وتقول صحيفة سبق السعودية: "قدمت السعودية لليمن منذ بداية الأزمة في سبتمبر 2014، مساعدات بمبلغ إجمالي وصل إلى أكثر من 16 مليارًا و940 مليون

دولار أمريكي، وقام البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن بتنفيذ 175 مشروعًا في سبعة قطاعات تنموية بتكلفة بلغت أكثر من 150 مليونًا و520 ألف دولار أمريكي. وشملت المساعدات تقديم وديعة بمبلغ ثلاثة مليارات دولار لدعم العملة المحلية والاقتصاد اليمني، إضافة إلى تقديم مشتقات نفطية بقيمة 60 مليون دولار شهريًا".

لكن ما قيمة هذه الأرقام أمام ما أنفقته على العدوان منذ بدايته؟ تقول صحيفة وول ستريت جورنال، إن المملكة أنفقت 350 مليار دولار على حربها في اليمن، أي أضعافًا مضاعفة لما أنفقته بعنوان الدعم الإنساني. وفي هذا السياق، تقول صحفة ذا غارديان، إن "صفقة المساعدات لا تعوض عن القتلى اليمنيين، وهي عار لا تغطي على دور السعودية القيادي في حرب اليمن".

أما البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، فهو برنامج تم الإعلان عنه في مايو 2018، كمرحلة ثالثة بعد عمليتي "عاصفة الحزم" "و"إعادة الأمل"، بهدف "تنفيذ مشاريع وبرامج تنموية تستهدف قطاعات حيوية وأساسية تشمل التنمية الإنسانية والصحية والبنية التحتية والطاقة والمياه وغير ذلك".

يقول الصحفي البريطاني جوناثان فنتون هارفي إن الشكوك تُحيط بالجهود التي تبذلها السعودية لإظهار نفسها في صورة اليد التي تُقدِّم مساعدات إنسانية إلى اليمن. ويرى أنه في حين تُصوِّر الرياض البرنامج بأنه بادرة خيِّرة تعكس رغبةً في المساعدة على معالجة الأزمة الإنسانية في اليمن، يلفت النقّاد إلى أنه يتيح للسعودية، بصورة أساسية، توسيع شبكات المحسوبيات التابعة لها. تُركّز هذه الجهود الواسعة النطاق على تطوير المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة عبد ربه منصور هادي، لا سيما في المهرة وعدن، بدلاً من مناطق "الحوثيين" التي تعرّضت لدمار أكبر. وتشمل هذه المشاريع توسيع منشآت الرعاية الصحية، وبناء مصنع لتنقية المياه، وترميم المطار في الغيضة، وشق العديد من الطرقات المعبَّدة وبناء مصنع للطاقة الكهربائية في المهرة، وترميم ميناء نشطون، وبناء مستشفى في عدن الخاضعة لسيطرة هادي، وعلى الرغم من أن تأثير الحرب لم يصل بالقدر نفسه إلى مدينة مأرب، إلا أن السعودية موّلت أعمال ترميم وإعمار في مطارها، في محاولة لكسب تأييد السكان المحليين.

ولكن اليمنيين في المحافظات الجنوبية الواقعة تحت سيطرة التحالف، يؤكدون أن ما تم الإعلان عنه من هذا البرنامج ما هو إلا دعاية إعلامية. وتقول الأوساط اليمنية، إن البرنامج يروج عن مشاريع لتأهيل الطرق والأرصفة، أما في الحقيقة، فإنه يكتفي بتوزيع التمور والمياه والمعقمات للوقاية من فايروس كورونا. في المهرة مثلًا، وبعد تعيين راجح باكريت الموالي للتحالف محافظًا عليها، أطلقت السعودية مشروع "إعادة الإعمار" لتولي عمليات الإغاثة، رغم أن نيران الحرب لم تصل هذه المحافظة، ليتحول المشروع بشكل تدريجي إلى مشروع عسكري يصفه السكان بالاحتلال. ولتمرير أنبوب النفط من جنوب السعودية عبر المهرة وصولا إلى البحر العربي والمحيط الهندي ضمن مخططات السيطرة السعودية على المنافذ اليمنية، فرضت حصارًا خانقًا على منفذ صرفيت الحدودي مع سلطنة عمان بالإضافة إلى جمارك منفذ شحن.

وضم برنامج الاحتواء في مجال نهب الثروات النفطية، وبالإضافة إلى تحويل عدد من المنشآت النفطية إلى ثكنات عسكرية، ستواصل السعودية اتفاقيات تستحوذ بموجبها على قطاعات ما يعرف بالمثلث الأسود في مأرب والجوف وشبوة، وقد تسعى أيضًا لمواصلة عمليات التنقيب لنهب النفط من خلال الحفر الأفقي في محافظتي الحديدة والجوف، بالإضافة إلى عرقلة تصدير النفط والغاز.

ومن خلال البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، الذي يتولاه السفير السعودي محمد آل جابر، تُعقد باستمرار مفاوضات سرية لتمكين السعودية من السيطرة على المواقع النفطية والغازية والاستراتيجية في اليمن. وكمثال على ذلك، استقدمت معدات تنقيب لاستكشاف آبار نفطية جديدة في منطقة "القشعة" بحضرموت، على أن يتولى أسطول من القاطرات نقل الكميات المنتجة إلى مصفاة صافر الواقعة تحت سيطرة التحالف وميليشياته. وفي المهرة، استقدمت السعودية قوات عسكرية وفرض سيطرتها على أبرز المنافذ الجوية والبرية. وفي مأرب، موّلت "أحد المشايخ شراء مصافي نفط من الصين والعمل لحساباتهم الشخصية بالشراكة مع نافذين في حكومة المرتزقة وفي قيادة تحالف العدوان". ومما يدل أيضًا على استخدام البرنامج للسيطرة على الثروات وفي مقدمتها النفطية، كشف الموقع الرسمي الخاص بشركة سيبولت إنترناشيونال، عن أنه تم الاستعانة بخدمات الشركة من قبل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، كوكيل وطرف ثالث مكلّف بفحص وتقييم حمولات المشتقات النفطية الممنوحة من السعودية إلى الحكومة اليمنية، وشملت مهامها رصد استهلاك الوقود اليومي لمحطات توليد الكهرباء وكذلك حجم الطاقة المُنتجة في المحافظات الخاضعة لسيطرة التحالف.

iii. الإعلامي

بحسب دراسة للاتحاد الدولي للصحفيين، فإن 165 وسيلة إعلامية في اليمن، أي ما نسبته 45.2% من إجمالي الوسائل الإعلامية المختلفة، توقفت عن العمل خلال فترة الثمان سنوات الأخيرة، بسبب الحرب وتأثيراتها. أما وسائل الإعلام التي لا تزال تعمل فيصل عددها إلى 200 وسيلة، من بينها 137 أو ما نسبته 68.5% أسستها أطراف الصراع خلال فترة الحرب.

إشكالية التمويل الخارجي وتأثيرها على الاعلام اليمني، كان محط دراسة لمعهد الجزيرة للإعلام، وجاء في خلاصتها، أن الدعم الأجنبي ركز على فرص تدريب قصيرة الأجل ونادراً ما كان يتم تقديم الدعم بهدف إنتاج محتوى احترافي. ومن الإشكاليات أيضاً، هو أن المؤسسات الإعلامية التي حصلت على فرص تمويلية تماشت في تصميم استراتيجيتها وبرامجها مع توجهات المانحين، وليس وفق ما يحتاجه الإعلام اليمني. يضاف إلى ذلك، أن التمويل الدولي لدعم الاعلام في اليمن لم يكن "وفق معايير واضحة تضمن المنافسة المهنية، وتساعد المؤسسات الإعلامية الجديدة على الاستقلال والاستقرار، بل كان يتدفق بحسب العلاقات الثنائية بين بعض المؤسسات الإعلامية المحلية ومنسقي المنظمات المانحة". تقول منصة فري ميديا التي تعمل مراقبة الواقع الإعلامي في اليمن لا سيما التمويل الأجنبي: "إن ثمة منظمات دولية مانحة تدعم منذ سنوات عددًا لا يزيد عن 4 مؤسسات إعلامية كما لو كانوا قد تعاقدوا معها عقود مقاولة".

وإلى جانب تأسيس وسائل اعلام تعمل وفق أجندات التحالف السعودي، حرضت الأخيرة على التحكم بكامل قطاع الاتصالات وخدمة الانترنت، إذ أسست شركة "عدن نت"، لتزويد المناطق الخضعة لسيطرتها بخدمة الإنترنت بهدف وقف الاعتماد على قطاع الاتصالات في الحكومة المركزية بالعاصمة صنعاء، ولكن هذه المساعي فشلت إذ لم تفلح الشركة في تأمين خدمة الانترنت في كافة المناطق وتلبية الطلب بجودة تغنيها عن الشركة الأساس "يمن نت". وإلى جانب هذه الخطوة، عمدت الرياض إلى نقل مقر شركة الاتصالات الدولية اليمنية "تيليمن"، إلى عدن، ولكنها خطوة فشلت بدورها في تغيير واقع القطاع لصالح قوى العدوان، وعن هذا تقول صحيفة الإندبندت بالعربي، إن القرار "بنقل تيليمن إلى عدن قرارًا مفرغًا من جوهره في إطار الصراع على جانب الإعلام والاتصالات، إذ إنه لم يحقق سوى استئثار الجانب الحكومي ببعض إيرادات الشركة في الخارج، التي كانت عبارة عن متأخرات متوجب دفعها لتيليمن".

وعليه، فإن مساعي تحريف الواقع الاعلام والتلاعب بالجمهور، قد يبقى من ضمن أولويات برنامج التحول الإعلامي، خاصة وأنه إلى جانب القطاع الرسمي للاتصالات والانترنت، عمدت قوى التحالف السعودي إلى إنشاء مراكز إعلامية تابعة لميليشياتها من بينها المركز الإعلامي في تهامة وتعز وإقليم سبأ، إلى جانب المركز الإعلامي للمنطقة العسكرية الخامسة، والمركز الإعلامي للثورة اليمنية، وغيرها الكثير.

وإلى جانب المؤسسات الإعلامية في الداخل اليمني، تبقى المنظومة الاعلامية العاملة من الخارج تعمل وفق الأجندات السعودية والإماراتية، فبحسب دراسة صادرة عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي اليمني، فإن 11 قناة تبث من الخارج وهي: يمن شباب (إسطنبول)، بلقيس (إسطنبول)، سهيل (الرياض)، الغد المشرق (أبوظبي)، رشد (الرياض)، صنعاء (الرياض)، حضرموت (الرياض)، عدن سكاي (القاهرة)، اليمن اليوم التي يديرها أنصار صالح (القاهرة)، إضافة إلى قناتين تابعتين "للحكومة الشرعية" وهما اليمن وعدن وبيثان من الرياض. وأظهرت نتائج الدراسة أن 54.9% من تغطية هذه القنوات، تغطي أخبار طرف واحد، وتحاول تغطية أخبار الطرف الآخر بطريقة مناوئة بهدف التشويه ورسم صورة سلبية عنه.

وعلى مستوى نفسه، سيتواصل تحريض المؤسسات الإعلامية الخليجية على المكونات اليمنية غير الخاضعة لأجندات التحالف، التي باتت شريكة في صنع الأزمة وتأجيجها، وتأليب أفراد المجتمع اليمني وخلق عداوات بين مكوناته. و"بدت تغطياتها للأحداث انعكاسًا لتوجهات مراسليها وموفديها وسياسات الدول التي تمثّلها، بدلًا من أن تكون هذه الوسائل سلطة رابعة تقوم بدورها المستقل والمهني والمحايد، تحوّلت إلى منابر لصالح هذا الطرف السياسي أو ذاك". وعليه ستتواصل المساعي في استمالة وشراء كثير من وسائل الإعلام أو العاملين في هذا القطاع وتسخيرهم لصالح أجندات السعودية الخاصة.

ومن الإجراءات التي قد تبقى سارية، هو حجب القنوات اليمنية الموالية لحكومة صنعاء عن الترددات على القمرين الاصطناعيين عربسات بدر 4 ويوتلسات 7. تقول البي بي سي إن القنوات والإذاعات التابعة للحكومة اليمنية تبث على هذين القمرين، لكن مع بداية العمليات العسكرية في نهاية آذار/مارس تم حذف قناة اليمن التي تبث من صنعاء من على ترددات هذين القمرين فلجأت القناة إلى قمر أقل شعبية هو

يوتلسات 21 ب. وفي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، تم حجب تلفزيون "المسيرة" على مدار "نايل سات"، ما دفع الأخيرة لنقل بثها على قمر روسي.

iv. الاجتماعي

عند الحديث عن برنامج الاحتواء الاجتماعي تبرز سيناريوهات عدة. في هذا السياق، يقول معهد دول الخليج العربية في واشنطن، إن الاستراتيجية السعودية الجديدة في اليمن تنطوي على ثلاثة مضامين رئيسية:

أولاً، يضعف بشكل غير مباشر المؤسسات الرسمية في اليمن، من خلال استبعاد مجلس القيادة الرئاسي من المحادثات وإنشاء قوات شبيهة بالوكالة ترعاها السعودية، يقوض المؤسسات الرسمية والقطاع الأمني.

ثانيًا، توفر المحادثات الثنائية مع أنصار الله نفوذًا سياسيًا أكبر، نظرًا لأن السعوديين اعترفوا بهم كمحاورين بينما قاموا ضمنيًا بتقليص مثل هذا التأييد للحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة.

ثالثاً، تثير هذه الاستراتيجية منافسة أكبر بين السعودية والإمارات في اليمن، حيث تتنافسان على النفوذ في المناطق الجنوبية. للمرة الأولى منذ عقود، بدلاً من تعامل المملكة مع اليمن باعتباره "فناءها" أو كامتداد لمجالها الداخلي، تتعامل معه باعتباره قضية سياسة خارجية لها آثار أمنية ذات صلة. هذه الاستراتيجية قد تنجح في مواجهة القوات الموالية للإمارات في مناطق محددة، لكن من غير المرجح أن تواجه النزاعات الانفصالية الأوسع أو توقف التمزق المستمر في الدولة اليمنية الموحدة.

تغييب الدولة وإضعاف الأمن

في آب/ أغسطس 2023، بدأت وسائل اعلام خليجية تروّج لمشروع "تمكين السلطات المحلية" في اليمن، بهدف منح المحافظات صلاحيات أوسع، لإدارة نفسها ماليًا وإداريًا وأمنيًا. المشروع قدّمه "البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن"، يأتي كبديل عن فشل مشروع التقسيم، ويستهدف المحافظات التي تقع ضمن أجندة مصالح الرياض، وهي حضرموت وتعز وعدن. تعد الخطة التفافًا على أي شكل مستقبلي للحكومة اليمنية، فتبقي المصالح السعودية قائمة في هذه المحافظات من خلال موالين للسعودية. ويعيد المشروع بصيغته الجديدة فكرة الأقاليم التي جرى التباحث فيها في مخرجات الحوار الوطني عام 2014، والتي طرحت تقسيم اليمن إلى أقاليم ستة، اثنان منهما في الجنوب، وأربعة في الشمال.

وبحسب بدر باسلمة، رئيس اللجنة الفنية للمشروع فإن المحافظات اليمنية المشمولة بالمشروع ستكون لديها التمويلات الكافية لتنفيذ المشروعات." وفي تصريحات للشرق الأوسط السعودية، يضيف أن هذه المحافظات ستكون قادرة على تقديم الخدمات بتمويلات ذاتية كافية بعيداً عن تدخل المركز، ويعترف بأن التحدي الذي يواجه المشروع هو المركزية الحكومية. وعليه فإن هذا المشروع من شأنه أن يضعف سلطة الحكومة، أيًا كان شكلها المستقبلي، على هذه المحافظات التي سيكون لديها حكم ذاتي بنفوذ وتحكّم

سعودي، ما يساهم في تفكك السلطة المركزية وإبعاد محوريتها عن المحافظات التي تحظى بأجندات سعودية خاصة.

غيرت الحرب التي امتد لأكثر من 8 سنوات، المجتمع اليمني، الذي تأثير بفعل الدمار الذي حل بالبلاد. آثار الحرب الاقتصادية والأمنية والعسكرية كان لها انعكاساتها على الجانب الاجتماعي. ومن الآثار المباشرة وغير المباشرة التي يمكن تعدداها ولا يمكن حصرها ضمن برنامج الاحتواء الاجتماعي: التفلت الأمني، ازدياد معدلات الجريمة، انتشار المظاهر المسلحة، انتشار مسلسل الاغتيالات، ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع معدلات الأمية، ارتفاع معدلات البطالة، انتشار الأمراض والأوبئة، تقييد حرية الحركة وتجزئة رقعة الإقليم اليمني، انتشار الحواجز ونقاط التفتيش، ارتفاع معدلات النزوح والهجرة، تراجع حضور الدولة على حساب شد العضب القبلي.

وإلى جانب كل هذه الآثار، كان الخطاب الطائفي واضحًا بين المكونات اليمنية، وخاصة لجهة تبرير الحرب باعتبار أنصار الله امتدادًا للثورة الإيرانية لكونهم من الطائفية الشيعية. يضاف إلى ذلك، إعادة خطاب الانفصال إلى الواجهة على حساب الخطاب الداعي لوحدة اليمن. وعليه، يمكن أن تقوم الاستراتيجية السعودية على تعميق الخلافات بين أفراد المجتمع الواحد، واستغلال الاختلافات لتأجيج الصراعات، كالعمل على السردية الطائفية في انتشار الزيدية في الشمال والسنية الشافعية ي الجنوب، واستغلال ذلك سياسيًا.

دراسة بعنوان " تحدّي التشظي الاجتماعي في اليمن"، يقول مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، إن "النزاع أدّى إلى تشظٍّ جغرافيٍّ في اليمن تجاوزت تداعياته الانقسام بين الشمال والجنوب. فأقامت المجموعات المسلّحة والميليشيات مئات نقاط التفتيش التي توزعّت في مختلف أنحاء البلاد، وهو ما قيّد حرية الحركة إلى درجةٍ كبيرة. وباتت نقاط التفتيش مراكز اعتقالٍ، واحتجازٍ، وابتزازٍ، وتضييقٍ، وبترت قدرة اليمنيين على السفر خصوصاً خارج محافظاتهم. فإذا أراد مسافرٌ، على سبيل المثال، الذهاب من محافظة سيئون، إلى صنعاء، أي مسافةٌ تبلغ تقريباً 500 كم، فعليه المرور بـ 127 نقطة تفتيش".

وعليه، فإن مشروع الأقاليم يشمل ترويجه في ظل هذه الآثار والتبعات، حيث تتلاشى مركزية الدولة ويسهل توزيـع السلطات، والثروات، والمناطق في نظامٍ فيدرالي.

نشر آفة المخدرات

دائماً ما تعلن السعودية عن ضبطيات جرت محاولة تهريبها من جميع الدول المجاورة، من الإمارات إلى الكويت إلى عمان فاليمن والعراق والأردن، لكن تقريرًا صادرًا في آذار/مارس 2021، عن الهيئة الدولية لمراقبة الممنوعات، يكشف أن 45% من كميات الكبتاغون المصادرة حول العالم، بين 2015 و2019، كانت في السعودية.

تتحدث المصادر اليمنية المحلية، عن انتشار بيع حبوب الهلوسة والمسكرات والمخدرات بشكل واسع في المحافظات الخاضعة لسيطرة التحالف، وتؤكد أن تجارة الممنوعات، تحظى بحماية أمنية من قيادات التحالف وميليشياته. يكشف الإعلامي الموالي للتحالف فتحي بن لزرق أن الحبوب المخدرة تباع بسعر أقل من سعر تكلفة انتاجها، لافتاً إلى وجود من يغطي فارق الكلفة. فيما صرح نائب مدير مكافحة المخدرات في عدن إيهاب أحمد علي، أن مدينة عدن تحولت إلى وكر لتصنيع المخدرات. وفي تحقيق لصحيفة الثورة اليمنية، يؤكد ممثلو المنظمات الشبابية أن هناك سياسة ممنهجة لنشر المخدرات في أوساط الشباب منتشرة في معظم المناطق المحتلة، وهي مؤامرة تحاك لإغراق المحافظات بالمخدرات.

ج. التحول اليمني المطلوب

i. السياسي

لتحقيق تحول يمني ناجع على المستوى السياسي، يجب أولًا على الحكومة اليمنية التأسيس لسلام فعلي في البلاد. يلي ذلك خطوات إصلاحية عدّة، تشمل تحديد شكل النظام السياسي في البلاد وبلورة مفهوم الدولة وهويتها، وضع أسس العدالة الانتقالية، محاربة الفساد وضمان التوزيع العادل للثروة والسلطة، إلى جانب أمور تنظيمية عدة على المستوى السياسي.

والحديث عن الإصلاح السياسي، لا يتم دون التأسيس للسلام الشامل، الذي يمهّد لإعادة بناء الدولة ومقدراتها. من هنا، لا بد من التأكيد على أن السلام يأتي أولًا. فلا اصلاح من دون أمن. وإن كان الإصلاح ضروريًا في المجال السياسي. فإنه ضرورة الإصلاح في القطاع الأمني توازيه. وعليه، فإن إعادة تنظيم القطاعات العسكرية، وضمان السلم والأمن، ضرورتين قبل أي حديث عن بناء للدولة.

وقد بدأت الحكومة اليمنية بالفعل المسارين متزامنين. فإلى جانب مساعيها لضبط الأمن ضمن المناطق الخاضعة لسيطرتها، عمدت إلى إطلاق خطوات إصلاحية عدة، من بينها إحداث تغييرات جذرية في مؤسسات الدولة، وإطلاق مدونة السلوك لوظيفي، وغيرهما.

تغييرات على المستوى الحكومي

مساء اليوم الأربعاء (2023/9/27)، أقال المجلس السياسي الأعلى في اليمن الحكومة برئاسة عبد العزيز بن حبتور، وكلّفها بتصريف الأعمال حتى يتم تشكيل حكومة جديدة، في تلبية لدعوة قائد أنصار الله السيد عبد الملك الحوثي، بإجراء تغيير جذري يتطلب إعادة تشكيل حكومة كفاءات، وتصحيح وضع القضاء، ومعالجة الاختلالات، ورفده بالكوادر المؤهلة.

يقول الصحفي اليمني رشيد الحداد إن الخطوة تأتي بعد نجاح تغيير المعادلات العسكرية، وتهدف إلى خلق معادلات اقتصادية وإدارية موازية، تعزّز عبرها أداء مؤسسات الدولة، بما يمكّن من توظيف الموارد الوطنية

وتنميتها ورفع معدلات الإنتاج، وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي، وتأهيل الإدارة لقيادة إعادة الإعمار المقبلة بعد إنهاء الحرب.

وعليه، فإن إجراءات مماثلة تعدّ ضرورية في سياق التحول السياسي اليمني المطلوب بهدف القضاء على الركود الحكومي وتعزيز أسس "النظام الجمهوري". وهي خطوات عمدنا إلى استنتاجها انطلاقًا مما عرضناه من تحليلات وتصريحات ودراسات، ويشمل ذلك:

- ✓ تغيير السياسات العامة وتحديث الأنظمة القائمة في مختلف الأجهزة الحكومية
- ✓ تعزيز دور القضاء وإصلاح الاختلالات القائمة من خلال تحديث المنظومة القانونية
- ✓ إعادة النظر في السياسيات الاقتصادية لمعالجة تراجع النمو الاقتصادي ومعدلات الإنتاج
- ✓ خلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال الوطنية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص
- ✓ تنظيم العمل السياسي وتعزيز مشاركة القوى والأحزاب الوطنية المختلفة
- ✓ تفعيل عمل الحكومة الائتلافية التي تضم مختلف الأحزاب السياسية وإعادة تفعيل سلطة البرلمان
- ✓ تعزيز القوات المسلحة تحت قيادة وزارة الدفاع وتطوير الأجهزة الأمنية المرتبطة بها لضمان الأمن
- ✓ توحيد الخطاب السياسي ومراقبة الأداء الإعلامي
- ✓ إشراك المكونات الاجتماعية في القرار السياسي، بما في ذلك استقطاب القبائل وإشراكهم في السلطة

مواجهة محاولات التشويه

كثيرا ما يقارن الاعلام الأجنبي والخليجي بين أنصار الله في اليمن وحزب الله في لبنان. وإذا ما أردنا أن نقارب بدورنا في تعاطي الطرف المواجه مع النموذجين، فإنه يمكننا استشراف نهج مشابه الإجراءات والخطوات.

في كتابه الشهير "هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا؟ معركة إضعاف حزب الله"، الصادر عن معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، يرى الخبير الاستراتيجي داني بركوفتش، أن معركة إضعاف حزب الله تتم من خلال: محاصرته ثقافيًا، إضعاف قوة الروابط الإقليمية للمقاومة، إضعاف الجذر الشعبي عبر فرض الحصار الاقتصادي، التهجير، وتكثيف التغطية الإعلامية لتبرير هذه الإجراءات وعزل المقاومة عن حاضنتها العشبية من خلال دمغها دائمًا بوصف الإرهاب.

وعليه فإن استشرافًا لمستقبل تعاطي السعودية مع أنصار الله، يحتّم علينا مقاربة النموذج الأميركي تجاه حزب الله. وفي هذا الخصوص، يقول الدكتور حسام مطر في ورقة بحثية بعنوان الإستراتيجية الأمريكية "الذكية" لمواجهة حزب الله، نشرها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، في 13 آذار 2013، إن إخفاق العدوان الإسرائيلي عام 2006 على لبنان في تحقيق أهداف السياسية، أدى إلى تورّط الأميركي في مواجهة الحزب ولكن بالاستناد إلى إستراتيجية جديدة قوامها القوة الناعمة، من خلال المجالات التي تقع خارج

النطاق العسكري، في محاولة ضرب الوعاء المجتمعي باستخدام الأدوات الإعلامية والثقافية. يهدف ذلك إلى تشكيل صورة جديدة عن حزب الله في الوعي اللبناني والإقليمي وتحقق أربع غايات أساسية: تقليص شرعية المقاومة، تعميق الانقسام الوطني حول دورها، عزلها على المستوى الخارجي، وتقييد خياراتها السياسية وقدرتها على المبادرة.

تكثر الشواهد على الإجراءات المشتركة في هذه المقاربة. ما يعني أن دروسًا عدة ممكن أن تستخلص من نموذج حزب الله في لبنان، لناحية الإجراءات والردود عليها.

ii. النفسي

تقول منظمة اليونيسف في تقريرها "أطفال على حافة الهاوية"، إن 10 ملايين طفل يواجهون الخوف والألم والحرمان. وإن 6 أطفال على أقل تقدير يتعرضون للقتل والتشويه، كما أن الأطفال يمثلون ثلث المدنيين القتلى، وقد أجبر أطفال بعمر 10 سنوات على القتال من قبل الأطراف المتحاربة، وهي أرقام لا تمثل سوى جزء ضئيل من الحقيقة. وتوصي لمعالجة آثار الحرب، بإيلاء الخدمات الأساسية والبنى التحتية والمدارس والمستشفيات الأولوية في إعادة الإعمار، لتجاوز الآثار النفسية المباشرة للحرب، والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. دراسة لبرنامج الأمم المتحدة نشرت عام 2021، بعنوان "تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي"، تضع مسارين للخروج من آثار الحرب في اليمن وهما:

التعافي المجزأ: وهو كفيل في تعويض بعض التقدم المفقود في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتم من خلال:

1- الاستثمارات الزراعية: من خلال التركيز على تحسين الوصول إلى الغذاء والحد من انعدام الأمن الغذائي. وبالتالي تؤدي إلى انخفاض فوري وكبير في سوء التغذية.
2- التنمية الاقتصادية: من خلال التركيز على زيادة الاستثمار والإنتاجية من الاستفادة من مصادر التمويل المتنوعة. ولها التأثير الأبرز على الفقر ويمكن رؤيته على المدى المتوسط بحلول عام 2030، وعلى المدى الطويل بحلول عام 2050.
3- تمكين المرأة: من خلال إبراز آثار تحسين وضع المرأة الصحي والتعليمي ومشاركتها في الاقتصاد والمجتمع. وله آثار كبيرة على المدى المتوسط من خلال الحد من الفقر وتحسين مؤشر التنمية البشرية.
4- القدرات البشرية: من خلال التركيز على التنمية البشرية وعلى وجه الخصوص في مجالات الصحة وتعليم السكان.

التعافي المتكامل: وهو السيناريو الأكثر نجاحًا، يؤدي إلى الحد من الفقر المدقع بحلول عام 2030، بقدر أكثر مما تفعله التنمية الاقتصادية بحلول 2050. ويتم من خلال:

1- إعطاء الأولوية لإحلال سلام دائم ومستدام، ويتعلق ذلك بكل من شروط التفاوض فضلًا عن مسار التعافي بعد انتهاء النزاع. ويركز على تحسين الحوكمة وتعزيز المؤسسات.
2- تنسيق جهود التعافي الدولية والوطنية والمحلية، ويتطلب قدرًا هائلًا من الموارد والتنسيق.
3- الاستثمار في الصحة البشرية والتعليم من أجل التنمية المستدامة طويلة الأجل.
4- الاستثمار في تكن المرأة لإطلاق إمكانات التعافي الشامل.
5- التركيز على الأمن الغذائي ضمن حدود القيود الزراعية من خلال اتخاذ إجراءات للتصدي للجوع وبنفس الوقت تطوير حافظة زراعية أكثر أمانًا واستدامة.
6- تشجيع القطاع الخاص على تحفيز النمو، فرص العمل والتمويل، لتجاوز محدودة الموارد الحكومية.
7- اتباع نهج متكامل للتعافي باعتماد نهج منسق يخفف من المقايضات الناتجة عن محدودية الموارد.

وعليه فإن التحوّل اليمن المطلوب على المستوى النفسي يستوجب خطوات عدّة من بينها:

- ✓ توثيق الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين وضمان محاسبة الجناة من خلال اعتماد آليات الأمم المتحدة المختلفة.
- ✓ ملاحقة مجرمي الحرب ومحاسبتهم ورفع قضايا دولية ضدهم.
- ✓ تفعيل مساحات التعبير عن الرأي لمنح الشباب فرصة في عكس تطلعاتهم وتوفير منصة اتعزيز وعي الناس بحقوقهم.
- ✓ تفعيل عمل مراكز الأبحاث لدراسة أوضاع ما بعد الحرب في مختلف المجالات وتقييم النتائج.
- ✓ دعم برامج التوعية باعتماد متخصصين في مجالات الصحة وعلم النفس والاجتماع.
- ✓ تفعيل عمل الجمعيات والشراكة بين السلطة والمجتمع لاستكشاف مجالات التنسيق والتعاون.
- ✓ حماية الأسر من العنف وتحييد الأطفال عن الصراع.
- ✓ حماية النشطاء والحقوقيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى حماية العمل الصحفي.
- ✓ إقامة شراكات جديدة وتبادل ثقافي بين الجامعات في الداخل والخارج، لتعزيز القطاع التعليمي وتحفيز الشباب الجامعي.
- ✓ تخصيص ميزانية لدعم الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية المختلفة.

iii. الاقتصادي

بلغت خسائر الاقتصاد أكثر من 90 مليار دولار، فيما خسر الناتج المحلي حوالي 50% بالمئة ما بين فترة 2012 – 2019، وانهارت العملة الوطنية حتى وصلت قيمتها إلى 500 بالمئة أمام العملات الأجنبية، وبلغ مستوى الفقر 78 بالمئة من حجم السكان. هذه الأرقام قدمت إلى البنك الدولي، وهي تعكس بعضًا من فداحة الوضع الاقتصادي، لأسوأ كارثة إنسانية في العصر الحديث.

وعليه، يعد التحول الاقتصادي أحد أبرز المجالات التي تمثّل تحديًا أمام مستقبل اليمن ما بعد الحرب، وفي مقدمة هذه التحديات، الوصول إلى تفاهمات مشتركة بشأن توحيد العملة، إنهاء انقسام البنك المركزي

والنظام الضريبي والجمركي، واتخاذ إجراءات اقتصادية فورية للتخفيف من الأزمة الاقتصادية. وهو ما يتطلب معالجة الإشكاليات التالية:

- ✓ وقف مساعي الاستيلاء على الموارد الاقتصادية والأصول المالية للدولة
- ✓ رفع الحصار والحظر المفروض على تصدير النفط والغاز
- ✓ تمكين اليمن من استخراج ثرواته النفطية والغازية والمعدنية
- ✓ إصلاح الخلل الهيكلي المزمن في الموازنة العامة
- ✓ توحيد العملة ووقف سحبها عبر المنافذ البرية والبحرية ومحاربة المضاربة والتلاعب بسوق العملة.
- ✓ معالجة اختلالات السوق وضمان حد أدنى من الإيرادات العامة وإيجاد احتياطي من النقد الأجنبي.
- ✓ تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد
- ✓ حماية حرية النشاط الاقتصادي ومحاربة الاحتكار وترشيد الاستهلاك
- ✓ تنظيم دور البنوك التجارية في تنفيذ الخدمات المصرفية ووقف أزمة السيولة النقدية.

من هنا يمكن مقاربة خصائص "الاقتصاد المقاوم" كنموذج للتحول اليمني الاقتصادي:

يعتمد الاقتصاد المقاوم على خصائص متعددة تتمحور في نقاط أساسية، مثل: تحريك العجلة الاقتصادية، القدرة على مقاومة التحديات والعقوبات، الاعتماد على الطاقات الداخلية والسعي للاكتفاء، محورية الشعب وأهمية رأيه، ثقافة الاكتفاء الذاتي، تقليل الاعتماد على النفط في الموازنة، إصلاح نموذج الاستهلاك، مكافحة الفساد، ومحوريّة العلم. يبني هذا الاقتصاد استراتيجيته على ركيزتين: الأولى تتعلق بتحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي على قاعدة تُحرِّر البلد من التبعية للخارج، والثانية على منع الآخرين من استخدام الوسائل الاقتصادية كسلاح سياسي للتأثير على موقف أو سياسة الدولة.

تبنّت حكومة الإنقاذ اليمنية بالتعاون مع المجتمع والقطاع الخاص الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، عبر إجراءات في السياسات المالية والنقدية والاقتصادية تكفلت "قيادة اللجنة الاقتصادية العليا" بتنفيذها.

منذ شروع التحالف السعودي التوجه نحو الحرب الاقتصادية بدأت حكومة صنعاء بالتعاون مع مختلق القطاعات العامة والخاصة في اتخاذ إجراءات تساهم في تحول السياسات الاقتصادية والمالية، والتي تكفلت "اللجنة الاقتصادية العليا" في اليمن وفي ضع أهداف لها من خلال ما يلي:

1. فرض رقابة فعالة على التجار والمستوردين
2. ضبط أسعار المشتقات النفطية ومنع الاتجار بها في السوق السوداء
3. فرض رقابة مشددة على الأسعار محددة
4. بدء مساعي الانتقال من الاقتصاد الاستهلاكي إلى الإنتاجي المحلي
5. وضع هدف الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي وتفعيل الركائز الاقتصادية المتوفرة
6. بناء تعاون مشترك بين الجانب الرسمي والقطاع الخاص
7. تنفيذ إصلاحات في القطاع الاقتصادي والمالي والإداري
8. إعادة بناء الهيكل العام لمؤسسات الدولة
9. تحريك الجبهة القانونية والقضائية لمقاضات وملاحقة المتورطين في الأزمة
10. توفير المحروقات من خلال إزالة جميع التي تؤثر على استيراد الوقود التجاري
11. توعية المواطنين بترشيد استهلاك المشتقات النفطية والكهربائية
12. إعطاء الملف الاقتصادي الأولوية التي يستحقها في أي مفاوضات للتسوية السياسية
13. تحقيق منافسة عادلة بما يعزز آليات السوق
14. بناء ثقافة وطنية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
15. حماية العملة الوطنية من الانهيار
16. وضع معالجات للتغلب على المعوقات التي تواجه الإدارة العامة في جميع مؤسسات الدولة
17. رفع دعاوى قضائية عبر القضاء المحلي والدولي وإقامة الفعاليات والندوات وورش العمل التي توضح للرأي العام الدولي مخاطر القتل والحصار الجماعي الذي يواجهه الشعب اليمني

4- هامش المرونة

أ. الاستجابة للضغوط اليمنية

خطت صنعاء عسكرية متقدمة منذ بداية العدوان على اليمن وحتى يومنا هذا. آخر الرسائل لعلها تختصر المشهد. فما بين العرض العسكري الأضخم في تاريخ اليمن في العيد الوطني التاسع لثورة الواحد والعشرين من أيلول/سبتمبر، والرسائل النارية التي تزامنت مع انطلاق مباحثات جديدة للسلام، والتي مفادها أن صنعاء ترحب بالسلام لكنها مستعدة لكل السيناريوهات قادمة، وبين خطاب قائد أنصار الله السيد عبد الملك الحوثي في سبتمبر 2023، ذكرى المولد النبوي، وإعلان ثورة التغيير الجذرية والتي أساسها الشراكة الوطنية بهدف إنهاء التضخم وإصلاح القضاء والقضاء على الترهل في المؤسسات الرسمية، حدثين أظهرا بداية تطلع صنعاء إلى مرحلة ما بعد العدوان وآثاره.

ارتفاع تكاليف الحرب على السعودية الباحثة عن مخرج من أزمتها الاقتصادية والمتطلعة إلى خطة تحولها الاقتصادي، جعلها تعيد الحسابات من جديد. ومع التوجه نحو سياسة تصفير الأزمات، كانت القوات اليمنية قد نجحت في رسم خطوط حمراء أمام الرياض وهي:

- المعادلة الأولى: اليمن لم يعد فناءً السعودي الخلفي بل بات قوة إقليمية في قلب محور دول المقاومة وشريكًا في معركة الساحات

- المعادلة الثانية: النقاط الحساسّة في السعودية والإمارات باتت في مرمى القوّة الصاروخية اليمنية والطيران المسيّر

- المعادلة الثالثة: تثبيت معادلة قصف صنعاء مقابل قصف الرياض وأبو ظبي

- المعادلة الرابعة: وقف عمليات نهب النفط اليمني

- المعادلة الخامسة: التهديد بعمليات عسكرية تطال الجزر اليمنية في البحر الأحمر

ب. التعامل مع الموقف الأمريكي

أميركًا، تبدل النهج الأميركي تجاه اليمن مع وصول جو بايدن إلى كرسي الرئاسة. ثلاث خطوات مثّلت هذا التبدل:

- إسقاط أنصار الله من قائمة الإرهاب الأميركية
- وقف بيع الأسلحة وتقديم الدعم العسكري للتحالف السعودي
- تعيين الدبلوماسي تيم ليندركينغ مبعوثاً خاصاً لحل الأزمة اليمنية

في مقابل الترحيب اليمني بالسلام الشامل، برز التعنت الأميركي في عرقلة أي مسعى لتثبيت هدنة دائمة تفضي إلى وقف شامل للعمليات الحربية على اليمن. في العام 2023 لوحده، تدخلت واشنطن أكثر من مرة لإبطال الجهود السعودية لهدنة دائم في اليمن، تؤّمن معها المملكة على مصالحها الاقتصادية من صواريخ القوات

اليمنية، لكي لا تعاد كارثة ضرب بقيق وخريص. لكن الحسابات الأميركية كانت تتباين مع المصالح السعودية في كل مرة.

تبرز العقدة الأميركية في رفض الحلول في الملف الإنساني مع رفض كل ما يتّصل بصرف الرواتب وإخراج القوات الأجنبية من مختلف المحافظات. والهدف الإصرار الأميركي على إبقاء اليمن تحت الحصار والحرب الاقتصادية، لمنع بناء دولة مدنية موحدة تواجه المخططات الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة.

غياب آفاق الحسم العسكري وانقلاب موازين الربح والخسارة سارع بهذا القرار، يضاف إلى ذلك الرغبة الأميركية بأن تكن طرفًا في المفاوضات وتوجيه أي صفقة مقبلة لرعاية مصالحها والتي تتمثل فيما يلي:

أولًا: المصالح الاستراتيجية

- تأمين التواجد الأميركي في البحر الأحمر وخليج عدن وبقاء قواتها البرية في محافظات المهرة وسقطرى وحضرموت وقاعدة العند في لحج.

-نزع سيادة باب المندب من اليمن وجعله أمميّاً، بهدف ضمان استغلال هذه المنطقة الاستراتيجية والتي تستغلها واشنطن في التجارة والملاحة، فضلًا عن أعمال عسكرية أخرى كالتجسس والمراقبة.

- ضمان أمن "إسرائيل"، بمعنى ألا يكون اليمن منطلقًا للأعمال العسكرية ضد الكيان. وهي مخاوف برزت بعدما بات اليمن ضمن محور ساحات المقاومة، وترجم بعد استهداف القوات اليمنية لرأس تنورة، وهي رسالة وصلت مباشرة إلى تل أبيب.

-تحجيم وإنهاء النفوذ الإيراني في اليمن، إذ ترى واشنطن بأن العلاقات اليمنية الإيرانية تهدد مصالحها المباشرة في هذه المنطقة الاستراتيجية، وسيكون لها أثر بالغ على ملفاتها.

ثانيًا: المصالح السياسية

منذ بداية مساعي التوصل إلى سلام، كان معلومًا لدى الطرفين السعودي واليمني أن لا مصلحة أمريكية في إنهاء العدوان على اليمن، خاصة في ظل الأرباح الهائلة التي تجنيها شركات السلاح الأميركية. لكنّ تحوّلًا في الموقف حصل. فما هو؟

توتر العلاقات مع السعودية والتحول الذي طرأ على هذه العلاقة، هو السبب. لكن ما وراء هذا الهدف أهدافًا أخرى:

1- رغبة الأميركي في ضمان إمدادات النفط في ظل أزمة أسواق النفط العالمية التي قد يؤمنها استئناف إنتاج النفط اليمني إلى المعروض في السوق.

2- المساعي الأميركية لضم السعودية إلى اتفاقيات أبراهام، والحاجة إلى دفع السعودية للقبول بشروط التطبيع.

في المقابل، فإن معرفة الرياض بأن واشنطن لن تقدم لها الحماية في حال عودة الهجمات اليمنية في العمق السعودي، يجعل الرياض تواقة للخروج من عمق الزجاجة، من دون أن يعني ذلك خسارة للحليف الأميركي أو خروج من عباءته. ولهذا كان توجه الرياض نحو المراوحة في حسم الملفات. فمع كل تهديد يمني تسرع الرياض إلى وساطة تحت عنوان السلام في اليمن، وفي الهدف الرئيس تمديد فترة اللاحرب واللاسلم إلى أبعد ما يكون للاستفادة من حالة التهديد، من دون تحقيق شروط صنعاء.

لكن رسائل صنعاء الأخيرة لناحية نقل المعركة مجددا إلى الداخل اليمني، وتحديدًا إلى نيوم، المشروع الذي يعلق عليه محمد سلمان كل آمال رؤيته، كانت الأكثر شدة للسعودية.

أما العامل الثاني، فهو الرغبة السعودية بإزاحة الإمارات عن المشهد، وحصر جبهات التنافس، وهو ما لا تعارضه واشنطن طالما أنه لا يمس بمصالحها الخاصة. فيما العامل الثالث، فهو إغلاق ملف اليمن بعيدًا عن الضغط الأميركي لمنع استخدام هذا الملف كورقة ضغط مقبلة في أي تطور قد تشهده المنطقة أو الإقليم.

وهو ما يجعلها أما سيناريوهين:

1- إما تأسيس سلامٍ مع اليمن ضمن شروط صنعاء لتحييد معادلة الردع اليمنية عن العمق السعودية،
2- أو نجاح مفاوضات التطبيع السعودية وتحقيق الرياض لمطلب الحماية الأميركية وهو ما يعوض عنها القبول بالشروط اليمنية.

لاتزال المفاوضات السعودية اليمنية مستمرة خلف الكواليس وإن كان العدوان على غزة قد حجب الستار عنها. طوال الأشهر الماضية (منذ سبتمبر 2023) كانت المحادثات تتواصل بين الطرفين والحديث انتقل معها إلى مستوى اللجان المختصة لتذليل العقبات القائمة. لكن لا نتيجة أكيدة لمستقبل هذه المفاوضات، وخاصة مع تواصل العدوان على غزة ومساعي أمريكا بإغراق دول تحالف العدوان في العدوان على الشعب اليمني من جديد، وهو ما تحدث عنه قائد أنصار الله مؤكدًا أن الرد اليمني سيكون بالمثل.